



المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تاريخ وواقع المجتمع المدني الفلسطيني في القدس منذ نشوء أول منظماته فيها عام 1849 والمراحل التي تعاقب عليها حتى اليوم بوصفه مجتمعاً مدنياً / أهلياً مزدوجاً تشكل في غياب الدولة، وأدى مهفات تتعلق من جهة بمقاومة الاستيطان الاستعماري والتغلغل الأجنبي في فلسطين، وتعلق من جهة أخرى بتقديم الخدمات للمجتمع لتعزيز ثبات وجوده في القدس، ولم يقتصر المجتمع المدني هنا على ما يطلق عليه اسم «المنظمات غير الحكومية»، بل شمل قبلها وكسقف لها الأحزاب والفصائل السياسية واتحاداتها وجبهاتها، كما شمل الى جانبها المنظمات المبنية على المجتمع المحلي، والحركات والحراكات واللاحركات الاجتماعية بما يشمل أيضاً ما يطلق عليه اسم «حركات الجذور» و «الأطر الجماهيرية» واللجان والهيئات الاجتماعية كلجان المجتمع المحلي والزكاة والتكايا والزوايا وحلقات المساجد والكنائس، أي كل

ما يدخل في عداد ما يطلق عليه اسم «المجتمع الأهلي» المبني على الروابط المحلية بعكس المجتمع المدني المبني على رابطة المواطنة، وحديثاً أضيف لمنظمات المجتمع المدني تلك المنظمات الافتراضية التي تعمل في الفضاء الإلكتروني. يمتد عمل المجتمع المدني في القدس ليشمل القدس الشرقية والغربية حتى عام 1948، ثم القدس الشرقية ولاجئها بعد ذلك العام، كما تشمل مؤسساته وهيئاته تلك التي أقيمت في القدس، أو في باقي أنحاء فلسطين، أو من مقدسيين لاجئين أو يعملون بين الجاليات الفلسطينية في شتى أرجاء الأرض.

مقدمة

بعد تأطير نظري للمجتمع المدني، تحاول هذه الورقة تقديم عرض تاريخي موجز للمجتمع المدني الفلسطيني في القدس منذ بدايات ظهوره وحتى اليوم. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء يتضمن الأول منها مدخلاً نظرياً مكثفاً حول مفهوم المجتمع المدني في علاقته بالدولة في الغرب، مقارنة مع مفهوم المجتمع الأهلي بعلاقته مع المجتمع في الشرق، ولا سيما العالم العربي والإسلامي، كما ويستكمل الإطار النظري في القسم الثاني الذي يبدأ بمقاربة حول مفهوم المجتمع المدني في فلسطين من حيث نشوئه في غياب الدولة واتجاهه لمقاومة الاستيطان الاستعماري وتعزيز ثبات وصمود المجتمع.

يتعقب البحث في قسمه الثاني أيضاً مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني منذ العهد العثماني وحتى اليوم، مبيناً مركزية القدس فيه منذ بداياته، حيث كانت المدينة تمثل مركز عمل منظمات المجتمع المدني والتي يكون لها فروع في بقية أنحاء فلسطين، ويتنقل هذا القسم إلى عهد الانتداب البريطاني، ثم فترة 1948-1967 وهي الفترة التي تشتمت فيها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بين فلسطين المحتلة عام 1948 والضفة التي خضعت إلى الإدارة الأردنية، وغزة التي خضعت للإدارة المصرية، وبين مختلف دول تواجد اللاجئين الفلسطينيين والجاليات الفلسطينية في العالم. وبعد ذلك يستعرض



البحث مسيرة المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة وفلسطين المحتلة عام 1948 والشتات منذ عام 1967 وحتى اليوم.

في قسمها الثالث تستعرض الدراسة مكونات المجتمع المدني في القدس الشرقية، ومراحل تطور هذا المجتمع منذ عام 1967 وحتى اليوم بدءاً بمرحلة تثبيت الوجود الفاعل (1967-1974)، ثم مرحلة تعزيز الصمود الفاعل (1974-1987)، فمرحلة الانتفاضة (1987-1993)، وتلاها مرحلة محاولة خلق وجود رسمي فلسطيني في القدس (1993-2001)، ثم مرحلة التراجع نحو المحلية بدءاً من عام 2001 والتي سرعان ما تم التغلب عليها بدءاً من عام 2014 عام بدء الهبات السنوية المتتالية في القدس بقيادة مجتمعه المدني وعناصره الجديدة، أي بكافة مكوناته في ديناميكيتها وتحولاتها. بعد ذلك انتقل البحث إلى استعراض الواقع الراهن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية. ثم انتقل إلى عرض المشكلات المتعلقة بإحصاء وتعداد منظماته، فالتحديات التي يواجهها، سيما من مؤسسات الاحتلال الرسمية وغير الرسمية، ومصادر تمويله، وأخيراً يفتد البحث المقولة الإسرائيلية التي تدعي نشوء مجتمع مدني مقدسي منفصل عن فلسطينيته، وينتهي البحث بخاتمة تلخص نتائجه.

يمثل هذا البحث محاولة تتم لأول مرة لعرض مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني وفي القدس منذ بداية تكوينه وحتى اليوم، وبكل مكوناته بدون حصره على المنظمات غير الحكومية. تمت محاولات سابقة للبحث في المجتمع المدني الفلسطيني في تسعينيات القرن الماضي الذي شهد فورة في الدراسات عن المجتمع المدني عرضها الباحث في كتاب سابق (سالم، 1999). تمت تلك الفورة في وقت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وما ترتب عن ذلك من حاجة لبحث طبيعة العلاقة بين السلطة وبين منظمات المجتمع المدني بين اتجاه الالتحاق بها، أو التكامل معها، أو معارضتها. وفي إطار تلك الفورة صدرت دراسات عن طبيعة تلك العلاقة وعن تاريخ المجتمع المدني في فلسطين

ودراسات عن الأحزاب والفصائل السياسية في حقول مختلفة، ولكن لم يتم إنجاز عمل شامل يتضمن كل المراحل وكل المكونات، وهي الفجوة التي يحاول هذا البحث البدء بردمها، وهو ما يحتاج إلى دراسات عديدة لاحقاً من أجل الوصول الى توثيق التجربة الغنية للمجتمع المدني الفلسطيني عبر تاريخه.

واجه البحث مشكلة نقص المعلومات الأولية المحدثة المتعلقة بموضوعه، حيث توجد معلومات قديمة ومتناثرة في مصادر شتى، وواجه في هذا المجال بالذات مشكلة تتعلق بالتضارب بين أعداد منظمات المجتمع المدني في فلسطين والقدس، واقتصر الباحثين على تعداد المنظمات غير الحكومية دون غيرها من مكونات المجتمع المدني في فلسطين والقدس، مما ترتب عنه عدم وجود سجل إحصائي شامل حتى الآن لكل مكوناته، الأمر الذي يتطلب إعداد إحصاء منهجي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل هذه المكونات بناءً على تعريف دقيق للمجتمع المدني / الأهلي ومكوناته في فلسطين.

مفهوم ومكونات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والمجتمع بين الغرب والشرق

يعود مفهوم المجتمع المدني الى القرن الثامن عشر، واعتبره مفكر وذلك القرن والقرن التالي له مثل آدم فرجسون (1723-1816)، وتوماس بن (1737-1809) ومونتسكيو (1689-1755) والكسيس دي توكفيل (1805-1859) على أنه يمثل المؤسسات المجتمعية التي تحتل الحيز الواقع بين الفرد والدولة (مونتسكيو)، وأنه وسيلة المجتمع لمواجهة الاستبداد (فرجسون)، والاستبداد الحديث المتأتي من الاستحواذ على كافة السلطات بيد زعيم واحد أو حزب واحد (توكفيل). وطالب توماس بن بحرية عمل منظمات المجتمع المدني وتقليص تدخل الدولة في أعمالها. ومثلت هذه الأفكار قطعاً مع أفكار العقد الاجتماعي للقرن السابع عشر والتي عبر عنها جون لوك (1632-



1704)، وتوماس هوبز (1588-1677) والذين رأيا رغم اختلافهما بالرأي حول طبيعة الإنسان أنه لا وجود إلا للمجتمع السياسي التعاقدى بين الشعب ونظام الحكم. وتنوعت الاتجاهات الفكرية بشأن ماهية المجتمع المدني ودوره في القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال اعتبر فريدريك هيغل (1770-1831) أن المجتمع المدني يقوم على الصراع بين مصالح الأفراد وذلك بخلاف العائلة التي تقوم على المحبة، ولذلك طالب هيغل الدولة بأن تحكم المجتمع المدني من أجل تحقيق الصالح العام. هذا فيما رأى كارل ماركس (1818-1883) أن المجتمع المدني لم ينشأ إلا مع ظهور الطبقة البرجوازية، وأنه يتركز في السوق حيث يصبح الإنسان كمواطن شيئاً مغترباً عن إنسانيته. هنا ينتقد ماركس الدولة البرجوازية التي تنشئ السوق كقاعدة لها، محولة الإنسان من خلال ذلك إلى شيء وذلك باسم المواطنة، وهو ما يرفضه المواطن المثيء ويثور عليه حسب ماركس. ولذلك يرى ماركس أن الدولة الرأسمالية تنشئ السوق كقاعدة لها، ولكن هذه القاعدة ما تلبث أن تثور من خلال بروليتاريها ضد الدولة. وبهذا المعنى يرى ماركس المجتمع المدني بصفته سوقاً كقاعدة الدولة من جهة، وعلى النقيض منها من جهة أخرى.

طالب هيغل الدولة بأن تحكم المجتمع المدني، أما ماركس فقد طالب البروليتاريا المتكونة داخل المجتمع المدني بالثورة على الدولة البرجوازية، وفي حين اعتبر هيغل المجتمع المدني على أنه مجتمع أفراد ينتظمون في مؤسسات وأطر، فقد رآه ماركس على أنه السوق وحسب، مما خلف ثغرة في الفكر الماركسي عن المجتمع المدني عمل على ردمها المفكر والزعيم الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937)، وذلك في مطالع القرن العشرين. نادى غرامشي بالتحول مما أسماه بـ «حرب الحركة» التي تتسم بالعنف إلى «حرب المواقع»، أي الحرب السلمية الهادفة إلى السيطرة على المواقع في المجتمع واحداً بعد الآخر. ورأى غرامشي أن المجتمع المدني هو المؤهل لخوض حرب

المواقع هذه لتحقيق الانتقال السلمي من الرأسالية إلى الاشتراكية. واعتبر غرامشي أن الكنيسة والمدارس والنقابات والحزب الشيوعي هي المنظمات الأساسية للمجتمع المدني.

ما عدا غرامشي الذي يعتبر الكنيسة كمؤسسة دينية جزءاً من المجتمع المدني، تجمع الأفكار أعلاه كلها تقريباً على أن المجتمع المدني مبني على رابطة المواطنة وليس رابطة الدم أو العرق أو الدين، ويتكون من المبادرات التي يقوم بها المواطنون والمواطنات بشكل تشاركي جماعي وتضامني معاً مبني على الانتساب الطوعي والحر والعمل التطوعي (ابراهيم، 1998). معنى ذلك أن المجتمع المدني يتطلب وجود المواطنة في دولة تقوننها كشرط لوجوده. وبكلمات أخرى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المواطنيّ بشد الياء، حيث تحيل كلمة مدني في أصلها اللاتيني لا إلى العيش في المدينة ولا إلى المدني بعكس العسكري كما يتوقع لأول وهلة، ولكن إلى المواطن، فكلمة civil التي يبدأ بها مصطلح المجتمع المدني، أي civil society هي كلمة مشتقة من كلمة civis اللاتينية التي تعني المواطن. ولكي تنشأ المواطنة التي يترتب عنها نشوء المجتمع المدني، لا بد من وجود دولة ونظام قانوني لها يعرف حدودها والمواطنين والمواطنات ضمن هذه الحدود. على الأقل كان الأمر كذلك في التجربة الأوروبية والأمريكية، حيث كتب دي توكفيل عن الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني في التجربة الأخيرة (دي توكفيل، 1835) فهل هذه هي حالة العالم العربي والإسلامي؟ وهل هذه هي حالة فلسطين الخاضعة للاستيطان الاستعماري والاحتلال الحربي؟

خضع العالم العربي والإسلامي قبل نشوء الدولة الوطنية المعاصرة في قسم كبير منه للدولة العثمانية، وتعاملت تلك الدولة مع من يعيشون في كنفها على أنهم رعايا يعيشون تحت التبعية العثمانية، واستمر ذلك إلى حين إصدار الدستور العثماني عام 1908 الذي أطلق مفهوم المواطنة العثمانية وطرح التعامل معها بشكل متساوٍ. قبل ذلك ساد في ظل



الدولة العثمانية ما أطلق عليه اسم «المجتمع الأهلي» الذي لا يقوم على رابطة المواطنة بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والدين والطائفة كما هو حال المجتمع المدني، بل قام على أساس بعض من هذه التمايزات، وتمثل هذا المجتمع الأهلي في مؤسسات أهلية مثل التكايا الخيرية والزوايا الصوفية والدواوين العائلية وحلقات الدرس والذكر ومصاطب العلم في المساجد، ولجان الزكاة، ولجان إصلاح ذات البين وأوقاف خيرية وهكذا. وهنالك من يرى أن نموذج المجتمع الأهلي لا زال هو النموذج السائد في العالمين العربي والإسلامي حتى اليوم (غليون، 1990).

بعكس أوروبا وأمريكا حيث قام المجتمع المدني كروابط مواطنين مكافحة ضد استبداد الدولة، فإن المجتمع الأهلي في العالمين العربي والإسلامي قد وجه جهوده نحو المجتمع وليس الدولة، وذلك من خلال الأعمال الخيرية والإغاثية، ساعد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية ومنحها نوعاً من الإدارة الذاتية لولاياتها وسناجقها ومتصرفياتها، مما ألقى جزءاً من عبء توفير الخدمات وتلبية الاحتياجات على المجتمع، إضافة للعبء الملقى على الدولة. هنا اتخذت منظمات المجتمع الأهلي طابعاً محلياً مبنياً على الروابط المحلية العائلية والعشائرية والجهوية والطائفية (Community Based Organizations) وغير رسمي أكثر مما اتخذت طابعاً مواطناً / مدنياً (Civil Society Organizations) قانوني ورسمي يتجاوز الروابط المذكورة لبنى على رابطة المواطنة المتساوية.

بأي معنى يمكن الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني؟: العهد العثماني، وفترة الانتداب البريطاني.

في التجربة الغربية إذن نشأ المجتمع المدني في مواجهة الدولة وللحد من استبدادها، وفي العالمين العربي والإسلامي نشأ لخدمة المجتمع في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية كل الاحتياجات، ومن أجل تعزيز التثقيف الديني بشكل أساس وجمع الروابط

والمجموعات الدينية مع بعضها البعض من أجل تعزيز حمايتها الداخلية. كان الأمر كذلك في فلسطين كجزء من العالمين العربي والإسلامي خلال العهد العثماني، إلا أن عاملاً إضافياً قد أضيف بالنسبة لفلسطين يتعلق بمقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والتغلغل الغربي فيها. ففي القرن التاسع عشر بدأ التعامل مع فلسطين كوحدة واحدة منفصلة عن الشام وبقية الدولة العثمانية، نظراً - ويا للمفارقة - للاهتمام الغربي بها بأنها مثلت الوطن القديم للتوراة، لذلك نشأ صندوق اكتشاف فلسطين في ستينيات القرن التاسع عشر من أجل البحث عن الأماكن الوارد ذكرها في التوراة ووضع المخططات «لعودة» اليهود إليها، ونشط القناصل منذ نشأة أول قنصلية في القدس وهي القنصلية البريطانية عام 1838 في رعاية الاستيطان الاستعماري الصهيوني المبكر في فلسطين، كما أنشأت القنصليات الأمريكية والألمانية مستعمراتها الخاصة بها في فلسطين وهكذا (للتفاصيل: شولش 1990، ص. 19-29، وسالم 2019، ص. 240-250). بمعنى آخر أنشأت القنصليات والبعثات والصناديق الغربية فلسطين المتخيلة غربياً بوصفها بلد التوراة والمنفصلة عن عمقها العربي والإسلامي، وقد وجهت هذه السياسة الغربية بقبول عثماني أحياناً، وبرفض في أحيان أخرى من أجل إفشال المساعي الغربية - الصهيونية المبكرة للسيطرة على فلسطين. ففي عام 1830 وحدت الدولة العثمانية سناجق القدس ونابلس وعكا تحت حكم الأخيرة، ثم تراجعت الدولة العثمانية عن هذا الإجراء بعد رحيل قوات محمد علي وابنه إبراهيم باشا عن فلسطين عام 1840 بعد أن سيطرت عليها منذ 1831، وكان سبب التراجع هو موقف الدول الغربية بالذات التي أرادت السيطرة على فلسطين لها والحركة الصهيونية، وفي عام 1877 عادت الدولة العثمانية تحت ضغط القناصل أنفسهم الى توحيد السناجق الثلاث تحت قيادة القدس (شولش، 1990، ص. 23-25). وكانت القدس قد حولت الى متصرفية تتبع الباب العالي مباشرة منذ عام 1874، وكانت تضم القدس ويافا والخليل وغزة (الوعري، 2022، ص. VI)، كما أنشأت بلدية القدس عام 1863 كثاني بلدية في الدولة العثمانية



بعد بلدية إسطنبول التي أقيمت عام 1858.

يشير ما تقدم إلى نشوء وحدة جغرافية تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال الذاتي كوحدة سياسية جغرافية ساعد على تكوينها المستقل هذا ثلاثة عوامل هي: الاهتمام الغربي والصهيوني، والمكانة الخاصة للقدس لدى الدولة العثمانية، ويضاف إلى ذلك تكون ملامح خاصة لمجتمع سورية الجنوبية أو الشام الجنوبية كما كان يطلق على فلسطين آنذاك عبرت عنه مظاهر عديدة ومنها انتفاضة فلسطينيي جبال القدس والخليل ضد طغيان حكم إبراهيم باشا عام 1832 (ميجدال وكيمرلنغ، 2003) وكذلك هبة الفلاحين الفلسطينيين الأولى ضد عملية إخلائهم من ملابس والخضيرة عام 1886 في مواجهة عمليات إجبارهم على الرحيل من أراضيهم المجاورة لمستعمرة بتاح تكفا، ثم قيام الفلسطينيين بتدمير مستعمرة «بيار تعبيا» في غزة تدميراً كاملاً عام 1891 (نصيرات، 2014، ص. 187 و191). يترتب عن هذه العوامل الثلاث إمكانية القول دون مجازفة أن مجتمعاً مدنياً / أهلياً يسمى المجتمع المدني الفلسطيني اتسم بكونه مقاوماً منذ البداية قد نشأ في تلك الوحدة الجغرافية التي سميت فلسطين. وبعكس التوجهات الغربية التي أرادت فصل فلسطين عن الشام فقد كان ذلك المجتمع المدني يطالب ويكافح على الأرض لتأكيد عروبة فلسطين وارتباطها بالشام، واستمر ذلك خلال فترة الانتداب البريطاني كما يتبين أدناه.

إذن بعكس حالة دول العالم، والعالم الغربي بشكل خاص، فقد نشأ المجتمع المدني الفلسطيني في غياب الدولة وأخذ على عاتقه القيام بمهامها في غيابها، هذا إضافة لمهامه تجاه المجتمع الفلسطيني، واستمر كذلك حتى اليوم، ومثل هذا المجتمع مزيجاً بين المنظمات الوطنية العامة التي أقيمت على أساس الشراكة في المواطنة وبين منظمات المجتمع الأهلي المبنية على أساس روابط محلية أو دينية. ومثلت القدس مركزاً لنشوء تلك المنظمات منذ البداية، حيث قامت جمعية الآداب الزاهرة فيها عام 1849 (نخلة،

1994، ص. 2)، ولحقتها جمعيتا سوسنة صهيون والغيرة المسيحية للروم الأرثوذكس عام 1877 (غوشة، 1994، ص. 241-242).

اهتمت المؤسسات التي نشأت خلال العهد العثماني بإحياء الأدب العربي وتطويره وتعزيز الوعي الوطني والديني، ونشطت الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية منذ عام 1882 في إنشاء المدارس وكرليات المعلمين والمعلمات وإصدار الكتب (محاميد، 2022، ص. 3-4).

ومع نهايات العهد العثماني نشأت جمعيات سياسية قومية عربية شارك بها الفلسطينيون مثل المنتدى العربي الذي شكله الطلبة العرب الذين كانوا يدرسون في الأستانة عام 1909 وكان من أعضائه من القدس عارف العارف ونسيب البيطار، والجمعية القحطانية في نفس العام بمشاركة علي النشاشيبي من القدس، والجمعية العربية للفتاة عام 1911 بمشاركة عوني عبد الهادي ورفيق التميمي من فلسطين، كما وشارك حافظ السعيد من القدس في حزب اللامركزية عام 1912. (سالم، 1999، ص 44-45). وفي بيروت القاهرة والأستانة تكونت عام 1914 جمعيات لمكافحة الصهيونية بقيادة مثقفين وطلبة جامعيين فلسطينيين وعرب، وجاء ذلك صدى لدعوة نجيب نصار محرر جريدة الكرمل في حيفا لإنشاء جمعية بذات الاسم في نابلس عام 1923. (palestinepedia, 2015). وقبل ذلك كان يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية للقدس عام 1863، وعضو مجلس المبعوثان العثماني لعام 1876 قد وجه رسالة إلى تيودور هرتسل عام 1899 عبر الحاخام اليهودي الفرنسي زادوك كان يحذر فيها من تعرض فلسطين للخطر الصهيوني، داعياً الصهيونيين لأن «يتروا فلسطين بسلام» (شولش، 1990، ص. 289).

لما تقدم لم يأخذ المجتمع المدني / الأهلي المزيج في فلسطين في نهاية العهد العثماني سمة العلاقة مع الدولة سواء كتابع، أو مكمل، أو معارضاً لها حيث كانت دولة



فلسطين غير قائمة، وبدلاً من ذلك قام هذا المجتمع بأداء مهمات اجتماعية وثقافية وتعليمية وتربوية ورياضية للمجتمع ككل وكذلك للنساء المحتاجات عبر جمعيات نسوية نشأت في مطلع القرن العشرين عكا وحيفا (سالم، 1999، ص. 45-46)، ومن المؤسسات الأخرى التي نشأت بشكل مبكر جمعية الشبان المسيحية عام 1876 (ديفيس، 1999، ص. 49)، وجمعية الشابات المسيحية التي ظهرت فكرة إنشائها منذ عام 1893 وتأسست فعلياً في القدس عام 1918 (الموقع الإلكتروني للجمعية)، وجمعية الهلال الأحمر التي تأسست عام 1915 (تماري، 2005، ص. 138). هذا إضافة الى قيام المجتمع المدني بأداء الدور الوطني في المواجهة المبكرة مع الحركة الصهيونية والتغلغل الغربي في البلاد.

توسعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتعددت تشكيلاتها وأطرها خلال عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1918-1948). ففي عام 1918 و 1919 تشكل العشرات من النوادي مثل النادي العربي في القدس وفي مناطق أخرى عديدة، وتشكل في القدس أيضاً عام «لجنة ترقّي التمثيل العربي في فلسطين و«جمعيات» و«روضة المعارف» و«مقتطف الدروس» و«الإخاء الأرثوذكسي»، و«الناشئة الأدبية» (خلة، 1982، ص. 192-193)، كما أسس الأديب محمد إسعاف النشاشيبي شبكة ضمت عدة جمعيات كالمنتدى الأدبي، والإخاء الأرثوذكسي، والنادي العربي (غوشة، 1994، ص. 242).

وبشكل مبكر خلال عهد الانتداب البريطاني عقد المؤتمر الأول للجمعيات الإسلامية المسيحية من 27 / 1 الى 9 / 2 في القدس الذي انتخب لجنة تنفيذية وطنية وقرر رفض الانتداب البريطاني، كما رفض فصل فلسطين عن سورية حيث أسماها بـ «سورية الجنوبية»، وبعد هذا المؤتمر عقدت ستة أخرى حتى عام 1928. (سخيني، 1986). وخارج نطاق هذه المؤتمرات تشكلت في عشرينيات القرن الماضي أحزاب

سياسية صغيرة كحزب الزراع سنة 1923، وحزب العمل الاشتراكي العبري (الحزب الشيوعي) عام 1919، والذي تم تعريبه عام 1923 بناءً على طلب الأُمّية الشيوعية (الكومنترن)، والحزب الوطني عام 1923، وحزب الأهالي عام 1925، والحزب الحر الفلسطيني عام 1927، وتفاوتت هذه الأحزاب بين الموقف الوطني وبين الموقف الموالي لحكومة الانتداب. وتشكل المجلس الإسلامي الأعلى عام 1921. وفي ثلاثينات القرن الماضي تشكلت أحزاب الاستقلال سنة 1932 والدفاع سنة 1934 والعربي الفلسطيني، والإصلاح، والشباب، والكتلة الوطنية كلها في عام 1935، كما تشكلت الهيئة العربية العليا في 25 نيسان عام 1936 وتلتها اللجنة العربية العليا عام 1946 لقيادة الكفاح الوطني الفلسطيني لتحقيق ثلاثة أهداف: وقف الهجرة الصهيونية وبيع الأراضي، إنهاء الانتداب، وإقامة حكومة وطنية فلسطينية (التفاصيل في خلة 1982، سخيني 1986، وشيب 2009).

إضافة للجمعيات الإسلامية والمسيحية والأحزاب تشكل في فلسطين في فترة الانتداب ما يطلق عليه اسم الأُطر والاتحادات الشعبية والجماهيرية، فتأسست حركة عمالية، وطلابية وشبابية ونسائية. وبدءاً بالحركة النسائية فقد نشأت رابطة النساء العربيات في القدس عام 1919، وتلاها نشوء عدة جمعيات نسائية في مختلف أنحاء فلسطين، وفي 26 / 10 / 1929 عقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس في بيت السيدة طرب عبد الهادي زوجة زعيم حزب الاستقلال لاحقاً عوني عبد الهادي الذي اتخذ قرارات مهمة في الكفاح ضد الانتداب والصهيونية ودعم المقاومة المسلحة، وفي نفس العام تأسس اتحادان نسائيان في القدس هما: الاتحاد النسائي العربي، وجمعية السيدات العربيات. (التفاصيل في فليشان، 1996). أما الطلبة فقد أسسوا جمعيات الخطابة الطلابية في مطلع العشرينيات (سالم، 1983، الفصل الخامس)، وفي عام 1930 عقدوا مؤتمراً طلابياً تحت شعار «محاربة الإنجليز فهم رأس الأفعى»، وانعقد في يافا



بين 4-6 / 1 / 1932 مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول الذي دعا الى دعم الإنتاج الوطني ومقاطعة المنتجات الأجنبية وتعزيز التعليم الوطني، والعمل لوضع ميثاق وطني (سالم، 1999، ص. 57). وبالنسبة للعمال فقد تم تأسيس نقابة عمال السكك الحديدية في مطلع العشرينيات، وفي عام 1925 تشكلت جمعية العمال العربية الفلسطينية، وعقد المؤتمر العمال العرب الأول عام 1930 (فرح، 1978). عوضاً عن ذلك تشكلت جمعية النهضة الفلسطينية عام 1919 برئاسة سليم الطيبي الذي أقام فترة في القدس، والاتحاد الرياضي العربي الفلسطيني عام 1931، وصندوق فلسطين الوطني العربي برئاسة فؤاد سبابا سنة 1930 (مصالحه، 2022، ص. 327-324)، والمجلس الإسلامي الأعلى عام 1921، والجمعية الشرقية الفلسطينية برئاسة توفيق كنعان والتي نشطت في إنتاج الأبحاث وإصدار مجلة علمية بين أعوام 1920-1948 (تماري، 2005)، ويضيف بسيسو أن الحركة التعاونية العربية في فلسطين قد بدأت عام 1924 بتشكيل أول تعاونية للتبغ في عكا، وفي عام 1930 تشكلت جمعية لمتجعي البرتقال، كما وانطلقت غرفة التجارة العربية عام 1936، وفي عام 1945 تأسس بيت المال العربي لتمويل متطلبات الثورة (بسيسو، 1990، ص. 626-630).

اتخذ المجتمع المدني الفلسطيني أشكالاً جديدة خلال ثورة، حيث انتقلت المؤسسات الى الميدان لتشكيل لجان إسعاف المصابين والجرحى، ولجان الإضراب، والحراسة، والمقاومة، والمقاطعة، والإصلاح. وفي ذات الوقت تعرضت المنظمات الشبابية والعمالية والنسائية إلى الانقسام بسبب الصراع الذي كان محتتماً بين الحركة الوطنية بقيادة الحاج أمين الحسيني وبين المعارضة بقيادة راغب النشاشيبي، أو بين المجلسيين والمعارضين كما كانت تسمى (سالم، 1999، ص. 59-60). واستمر هذا الانقسام حتى النكبة عام 1948.

هذا وقد عقد في عهد الانتداب البريطاني المؤتمر الإسلامي الأول في القدس من

7-17 كانون أول من عام 1931، وحضر المؤتمر شخصيات من مختلف دول العالم الإسلامي، وقرر المؤتمر بعد عقد 17 جلسة على مدار 10 أيام إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، وإنتاج دائرة معارف إسلامية، وأكد على إسلامية حائط البراق وقرر الذود عنه ضد المطامع الصهيونية، وأدان السياسات الاستعمارية للانتداب والحركة الصهيونية، ودعا لإنشاء شركة إسلامية لإنقاذ اراضي فلسطين، وطالب بتنفيذ خطة سكة حديد الحجاز. ولم تنفذ قرارات المؤتمر بعد اتخاذها. (خلة، 1982، ص. 510).

المجتمع المدني الفلسطيني 1948-1967

تشكل في الضفة الغربية التي وضعت تحت الإدارة الأردنية خلال هذه الفترة اتحاد التعاونيات عام 1953، واتحاد الجمعيات الخيرية عام 1958، ومجمع النقابات المهنية في نفس العام. وكانت القدس هي مركز كل من الاتحادين والمجمع. وعلى صعيد الأحزاب السياسية نشطت الأحزاب السياسية غالباً بشكل سري ومنها الحزب الشيوعي الأردني الذي تشكل عام 1951 وانضم إليه أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذين كانوا يعيشون في الضفة، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي (أمون كوهين 1988، وزياد أبو عمرو، 1989)، كما تشكل اتحاد نقابات العمال في الأردن عام 1954 وتأسست له فروع في فلسطين، وأقيمت نقابة المهندسين في عمان عام 1958 وفرع لها في القدس عام 1963 (الأقرع وفارس، 2021، ص. 19-20)، وأقيم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس عام 1965 (عبد الهادي، 2009، ص. 208) وقبله رابطة الدفاع عن حقوق المرأة عام 1952 (عبد الهادي، 2009، ص. 72).

وفي قطاع غزة الذي خضع للإدارة المصرية في هذه الفترة نشطت حركة القوميين العرب، وحزب البعث، وحركة الإخوان المسلمين، كما أعيد تأسيس الحزب الشيوعي



الفلسطيني في غزة عام 1953 (أبو عمرو، 1987 و 1989). وحيث لم يتم ضم غزة إلى مصر فقد جرت محاولة لم تدم أكثر من أسبوعين بإنشاء حكومة فلسطينية فيها باسم حكومة عموم فلسطين عام 1948، كما تم انتخاب جزئي لمجلس تشريعي في غزة عام 1958 استمر حتى عام 1961، وآخر عمل من 1962 - 1962 (الصفحة الإلكترونية للمجلس التشريعي الفلسطيني). وما عدا الحركات والأحزاب السياسية لم تتشكل في غزة جمعيات ومؤسسات خدماتية ذات بالٍ في هذه الفترة، حيث أن 80 بالمئة من سكان غزة هم من اللاجئين، لذا طغى الطابع الكفاحي والسياسي من أجل حق العودة على نشاطهم أكثر من الطابع الخدماتي، وذلك في ظل ما تعرضوا له من مشاريع وأهمها مشروع التوطين في سيناء الذي كان مطروحاً، وكذلك أعمال العدوان الصهيوني المستمرة، والتي كان أكبرها احتلال القطاع بين الأول من تشرين ثاني 1956 وحتى السادس من آذار عام 1957 وما قامت به القوات الصهيونية من مجازر خلال هذا الاحتلال يوثقها سخيني (سخيني، 2012، ص. 113).

وبين فلسطيني الداخل نشأت حركات سعت للحفاظ على الهوية والثقافة الوطنيتين مثل الجبهة العربية الشعبية التي تشكلت عام 1958 وضمت التيارين القومي والشيوعي، ثم تلاها حركة الأرض التي سرعان ما تم إخراجها عن القانون في أواخر عام 1964، وعوضاً عن هاتين الحركتين نشط قسم من الفلسطينيين في الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي تشكل عام 1948 نتيجة للاندماج بين الحزب الشيوعي الفلسطيني السابق بقيادته اليهودية وبين عصبة التحرر الوطني ذات القيادة الفلسطينية والتي كانت قد انشقت عن الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1943. (غانم ومصطفى، 2009، ص. 143-157). وإذ خضع فلسطينيو الداخل إلى الحكم العسكري وقوانينه التي كانت تحظر حرية التنقل والحركة ضمن أمور أخرى، فقد أوجد ذلك صعوبة أمام تشكل منظمات خدماتية خلال هذه الفترة، واقتصر النشاط على الأحزاب والعمل الكفاحي.

خارج الوطن، يثور الجدل حول اللاجئيين وفيما إذا كان ممكناً تسمية المنظمات الفاعلة بينهم بـ «منظمات مجتمع مدني» فيما لا يعيشون فوق تراب وطنهم وفي ظل دولتهم، واعتبر أبو عمرو أن المجتمع المدني الفلسطيني الوحيد هو ذلك الموجود في الضفة وغزة (أبو عمرو، 1995، ص. 27). ومع ذلك فقد انضم اللاجئون بداية إلى الأحزاب السياسية العربية في سبيل الكفاح من أجل حق العودة، وشكلوا منظمات فلسطينية صغيرة بشكل مبكر، كما انطلق الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عام 1959، والاتحاد العام للعمال عام 1963، وبعد ذلك انخرط اللاجئون في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها كياناً سياسياً معنوياً بديلاً عن الدولة، وحول المنظمة التي انطلقت عام 1964 أسسوا منظماتهم الشعبية التابعة للمنظمة، والتي يمكن تجاوزاً تسميتها بـ «منظمات مجتمع مدني».

في الواقع جمعت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية بين كونها أولاً كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، وبين كونها ثانياً المؤطر والمنظم لهذا الشعب في اتحادات شعبية عشرة تشكلت قبل وبعد إنشاء المنظمة للطلبة، والعمال، والمرأة، والكتاب، والمعلمين، والمهندسين، والحقوقيين، والأطباء، والرسامين والفنانين، والفلاحين. وكونها ثالثاً المؤطر والمنظم لمختلف أوجه حياة الشعب الفلسطيني من خلال التخطيط وتلبية الاحتياجات لمختلف قطاعاته، وذلك عبر مراكز وهيئات تتبع المنظمة مثل مركزي التخطيط والأبحاث، ولجنة الدفاع عن المعتقلين والأسرى الفلسطينيين، ومعهد الشؤون الاجتماعية الذي تتبعه جمعيات للمكفوفين، ورعاية الجرحى، ورعاية أسر الشهداء. وهناك أيضاً مؤسسة صامد التي اهتمت بالتشغيل والمشاريع الإنتاجية والتي وثق الأخ أحمد قريع تجربتها في كتابين (قريع 2007، وقريع 2009). كما اهتمت المنظمة بالإعلام الذي شكلت دائرة له ووكالة أبناء وفا، ومجلة فلسطين الثورة، ودائرة السينما والتصوير، وإذاعة صوت العاصفة التي وثق تاريخها وأعمالها نبيل عمرو



(عمرو، 2013)، ورابطة المسرح والفنون الشعبية. هذا إضافة للدائرة الصحية التي كانت تشرف على جمعية الهلال الأحمر وعدد من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية، ودائرة التربية والتعليم التي تبع لها حضانات وروضات ومدارس، ودائرة المنظمات الشعبية التي كان يتبعها المجلس الأعلى للشباب والرياضة ومنظمات الأشبال والطلّائع (سالم، 1999، ص. 63-64).

ركزت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المنظمات الشعبية وعملها الخدمي والاجتماعي على تجنيد مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في كفاح الثورة من أجل التحرير، وجاء العمل الخدمي والاجتماعي من أجل تعزيز مشاركة القطاعات المختلفة في الثورة، وليس عملاً من أجل التنمية التي نظر إليها على أنها ستصبح ممكنة فقط بعد أن تتحرر فلسطين. لذا تركزت كل الجهود من أجل التحرير وحسب، وكانت هذه المقاربة منطقية في ظل ثورة كانت لا زالت في مقبل عمرها وحسب.

فترة ما بعد عام 1967

شهد عام 1967 استكمال السيطرة الاستعمارية الصهيونية على أرض فلسطين الكاملة، وفيما يلي يتم استعراض معالم ومراحل تطور المجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1967، وفي الداخل المحتل عام 1948، وفي مناطق اللجوء الفلسطيني. ونبدأ بالمجتمع المدني في فلسطين المحتلة عام 1967.

في أوائل سنوات الاحتلال ركز عمل منظمات المجتمع المدني على تقديم الأنشطة الإغاثية سواء من خلال المؤسسات الصحية والتعليمية والجمعيات الخيرية التي استمرت في العمل بعد عام 1967، ومنها الجمعيات الخيرية والوقفية الإسلامية والمسيحية. في هذه السنوات كان مركز العمل الوطني الفلسطيني لا زال في خارج فلسطين، ولكنه بدأ ينتقل بالتدريج الى داخلها مع بدء ثمانينيات القرن الماضي، وأدى اندلاع الانتفاضة عام 1987 إلى انتقال مركز العمل الوطني الفلسطيني الى الداخل

كلية، وخلال هذه المرحلة كان قد تم الانتقال في عمل منظمات المجتمع المدني من مفهوم الإغاثة الذي ساد حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، الى مفهوم العمل من أجل تعزيز الصمود (1975 - 1988)، وخلال هذه المرحلة دخل الدعم المالي على الخط ومنه الدعم العربي عبر اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، وكذلك الدعم الأجنبي عبر منظمات الأمم المتحدة، كما قررت وكالة التنمية الدولية الأمريكية البدء بتقديم للدعم المالي منذ عام 1975، حيث رصدت مليون دولار لذلك الغرض في حينه. أسهم الدعم في نشوء نخبة صغيرة تطرح نفسها كمهنية محايدة سياسياً ومنفصلة عن الفصائل، ولكن في نفس الوقت فقد شهدت هذه المرحلة عملية أخرى تمثلت في إنشاء الأطر الجماهيرية التابعة للفصائل مثل حركة الشبيبة الطلابية والعمالية وجبهة العمل الطلابية والعمالية، والأطر النسوية للفصائل وسواها من أطرها الجماهيرية، مما وفر القاعدة الشعبية للانتفاضة الأولى لعام 1987، حيث قامت هذه المنظمات بالانخراط في الانتفاضة، وغيرت من أنماط عملها وانتقلت نحو العمل الميداني لبناء ركائز دولة فلسطين على طريق استقلالها.

نقلت الانتفاضة عمل المجتمع المدني الفلسطيني من مفهوم الصمود الى مفهوم التنمية من أسفل ورغم أنف الاحتلال، وذلك من أجل بناء المرتكزات الضرورية للاستقلال الوطني، ومن هنا طرحت الانتفاضة شعار «الحرية والاستقلال»، ومارست على الأرض متطلبات تحقيقه من خلال استصلاح الأراضي، ومقاطعة المنتجات الصهيونية، واستهلاك المتوجات الوطنية، وفي بيت ساحور جرت عملية عصيان مدني تم فيها الامتناع عن دفع الضرائب، وأغلقت المؤسسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 1967، واستقال الفلسطينيون العاملون في سلك الشرطة، وهكذا. وشكلت الانتفاضة لجان إضراب ولجان مقاومة ولجان حراسة ولجان مقاطعة وأخرى للتعليم الشعبي والإسعاف، مما يشابه تلك اللجان التي قامت في ثورة عام 1936.



بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، انتقل المجتمع المدني الفلسطيني من مفهوم التنمية الى مفهوم التنمية والبناء، واهتم أيضاً بمضمون البناء بأن يكون مضموناً فعالاً وقادراً على الاستجابة بطريقة ناجعة وشفافة ونزيهة لاحتياجات المواطنين والمواطنات (عبد الهادي، 1997)، وانقسمت منظمات المجتمع المدني بين مكملة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعارضة لها، وفرع ثالث عمل على التكامل مع السلطة في مجالات التقاطع والتوافق (سالم، 1999).

بين عام 1967-1993 نشأ تكامل بين برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني بين القدس والضفة وغزة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني في فلسطين المحتلة عام 1948. ولكن مع البدء في نهاية آذار من عام 1993 في فرض الإغلاق الاحتلالي بين القدس والضفة، وبين الضفة والقدس مع غزة، وبين الضفة والداخل الفلسطيني، فقد بدأت هذه العلاقات بالتفكك، كما قام الاحتلال بإغلاق المؤسسات المحسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، ونقل العديد من المؤسسات المقدسية مكاتبها إلى الضفة من أجل تسهيل عملها مع الفئات المستهدفة بنشاطاتها هناك، وتعزز هذا الانتقال أكثر بعد قيام الاحتلال بإنشاء جدار الفصل العنصري ابتداءً من عام 2003 والذي فصل القدس فصلاً كاملاً عن الضفة، وذلك بعد الانتفاضة الثانية لعام 2000، والتي عادت فيها جهود منظمات المجتمع المدني للتركيز على أعمال الإغاثة والمساعدات الطارئة بدلاً من التركيز على البناء والتنمية.

وبعد 2006 جاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وما ترتب عنه من اقتصار النشاط في غزة على المنظمات الإسلامية، فيما قمعت وحوصر عمل المنظمات غير الإسلامية. ونشأت حالة متبادلة من تقييد عمل منظمات المجتمع المدني المحسوبة على الطرف الآخر بين الضفة وغزة.

في الوقت ذاته نشط الفلسطينيون في مناطق فلسطين المحتلة عام 1948 في تأسيس

حركات سياسية كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تشكلت عام 1977 كتحالف بين الحزب الشيوعي وحركة الفهود السود اليهودية، ولجنة المبادرة الدرزية وقيادات عربية لا تعتنق الفكر الشيوعي وبعض الحركات الأخرى (غانم ومصطفى، 2009، ص. 159). كما تأسست حركة أبناء البلد عام 1972، وتجددت عام 1979 الحركة الإسلامية التي كانت قد نشأت في فلسطين في عام 1936، وشهدت انشقاقات لاحقة بين جناحيها الشمالي والجنوبي. وظهرت الحركة التقدمية للسلام والمساواة برئاسة محمد معاري وسواه عام 1983، والحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة عام 1988، والتجمع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة عام 1996، والحركة العربية للتغيير بقيادة أحمد الطيبي في نفس العام، والحزب القومي العربي بقيادة محمد كنعان عام 2001 (غانم ومصطفى، 2009). وفي المجال السياسي التنظيمي ظهرت أيضاً هيئات قيادية جماعية، فتشكلت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عام 1974، ثم لجنة المتابعة العليا عام 1982 التي ضمت اللجنة القطرية وأعضاء الكنيست العرب (محارب، 1998، ص. 24)، ولاحقاً أصبح اسمها «اللجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل» وتم ضم ممثلي هيئات أخرى إليها يذكرها محارب وهي: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، والأعضاء العرب في اللجنة المركزية للهستدروت، واتحادات الطلبة الجامعيين والثانويين، ولجان متابعة التعليم العربي والصحة والأوضاع الاجتماعية (محارب، 1998، ص. 27-28). وتشمل منظمات المجتمع المدني في الداخل منظمات الطلبة في الجامعات، ولجان الدفاع عن الأراضي، ومؤسسات التعليم والتدريب، ومتابعة ورصد حقوق الإنسان والكفاح من أجل تحسين وضع المرأة وحقوقها، إضافة لمراكز الأبحاث والدراسات، ولجان الدفاع عن القرى المهجرة وغير المعترف بها.

أما اللاجئون الفلسطينيون داخل الوطن وفي الشتات فقد أنشأوا لجاناً شعبية



داخل المخيمات بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، كما هنالك مؤسسات لرعاية الأمومة والطفولة والتشغيل والتدريب، والدفاع عن حقوق اللاجئين والكفاح من أجل حق العودة.

هذا ومن الصعب إحصاء عدد منظمات المجتمع المدني، وذلك لأنه يضم طيفاً واسعاً من الأحزاب السياسية، والأطر الجماهيرية وحركات الجذور المرتبطة بها والمستقلة عنها، هذا إضافة للمنظمات المسجلة كمنظمات غير حكومية، والكثير من المنظمات المجتمعية غير المسجلة (Organizations: CBO's Community Based) التي تعمل على مستوى المجتمعات المحلية. وبالنسبة للمنظمات المسجلة فهنالك إحصائية نقلها مركز مسارات في رام الله عن المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين، تشير الى وجود 4616 مؤسسة مجتمع مدني في فلسطين مع نهاية عام 2019، بواقع 42 بالمئة في الضفة و 31 بالمئة في غزة و 14 بالمئة خارج فلسطين، و 11 بالمئة في القدس، و 2 بالمئة في فلسطين المحتلة عام 1948 (مسارات، 2020). وفي دراسة سابقة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وجد أن عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لم يتعد الـ 1495 منظمة في نهاية عام 2007 (المالكي وآخرون، 2008). وكان المعهد ذاته قد أجرى دراسة إحصائية سابقة حول نفس الموضوع عام 2000، ونشرها عام 2001. وفي عام 2000 أحصى كاتب هذه السطور 2700 مؤسسة و 400 نادي في الضفة وغزة والقدس الشرقية شمل من ضمنها 1000 جمعية تعاونية (سالم، 2000، ص. 59-60). وأخيراً أحصى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية عام 2017 وجود 3688 منظمة عمل أهلي في فلسطين المحتلة عام 1967 لا تشمل / قدس / 1/ الخاضعة للسيطرة التامة للاحتلال، منها 2364 منظمة في الضفة والباقي في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، جدول 3، ص. 52).

المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية

يضم المجتمع المدني في القدس الشرقية عدة مكونات يقف في مقدمتها أولاً: الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية وأطرها الجامعة مثل الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني في الماضي، وهيئة العمل الوطني وأطر وهيئات أخرى يشار إليها لاحقاً. عوضاً عن هذه الأطر يشمل المجتمع المدني ثانياً: منظماته المدنية المسجلة التي يعمل بعضها على مستوى المدينة وبعض آخر على مستوى الوطن ككل في مجالات كالصحة والزراعة والتعليم والتدريب والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، كما يشمل ثالثاً: المنظمات والنشاطات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي كالأندية الشبابية المحلية في كل موقع ولجان العمل المجتمعي والإصلاح والزكاة، واللجان الشعبية والمراكز النسوية وغيرها من المؤسسات في مخيمات اللاجئين قلنديا وشعفاط، واللجان الممثلة للتجمعات البدوية القائمة في بيرة القدس، والفرق الكشفية، والتكايا التي توزع الوجبات الغذائية للفقراء، والزوايا الخاصة بأداء الطقوس الدينية ومنها الزوايا الصوفية، وبرامج التوعية والتعليم التي تجري في المساجد ومصاطب العلم في المسجد الأقصى المبارك، وغالبية هذه الأطر ليست رسمية وغير مسجلة.

يشمل المجتمع المدني في القدس الشرقية رابعاً: الحركات الاجتماعية والمدنية سواء تلك التابعة للفصائل كالاتحادات الشعبية، وتلك المنفصلة عنها، وبعكس منظمات المجتمع المدني الأخرى فإن الحركات الاجتماعية هي مؤسسات ذات عضوية تلتزم بأهداف وبرامج معينة لتحقيقها من خلال توحيد أعضائها الملتزمين من أجل تحقيق هذه الأهداف ذات القيمة (تيللي، 2014، ص. 4). وخامساً: يشمل هذا المجتمع منظمات متنوعة تعمل من خلال الفضاء الإلكتروني الجديد سواء في تقديم الخدمات أو التوعية والتعليم والتدريب وتطوير المشاريع الصغيرة والدفاع عن حقوق الإنسان، أو في القيام بعمليات التعبئة والتشديد لتحقيق هدف محدد في زمن محدد تنتهي بعده



الحملة، أو القيام بتنظيم حملات متسلسلة لتحقيق مطالب ذات صلة بحقوق فئة معينة كالنساء والشباب. وسادساً: يشمل المجتمع المدني في القدس الشرقية عدداً من الحركات (Activisms) التي تظهر ملتفة حول هدف معين ثم تتلاشى بعد تحقيق هذا الهدف أو لعدم قدرتها على الاستمرار لأسباب شتى تتعلق بضعف التنظيم، وعدم التفرع، والتشتت والاختلافات في الرأي والانقسامات، أو فقدان الدافعية بعد فترة معينة بسبب العقبات التي يواجهها الحراك في الطريق. هذا ويصعب التمييز بين هذه الحركات وبين اللاحركات (Non - Movements) كما سماها آصف بيات والتي تمارس فن الحضور في المكان المحدد في لحظة حاسمة محددة نتيجة للتواصل التلقائي بين أعضائها وخاصة من خلال استخدام وسائل الاتصال والتواصل الإلكتروني الحديثة (بيات، 2013، و 2022). ولعل تجارب الكفاح الجماهيري ضد إخلاء بيوت الشيخ جراح، وبدو الخان الأحمر وفي الكفاح ضد التوسع الاستيطاني الاستعماري في سلوان وهدم البيوت وهبات الدفاع عن الأقصى السنوية منذ عام 2014 تمثل أمثلة على طريقة تكون هذه اللاحركات والتي تجمع في الشارع أعضاء الحركات والحركات وبقية أبناء المجتمع الواحد للكفاح معاً من أجل تحقيق هدف مشترك، أو لصد خطر داهم يتهدد المجتمع بأسره.

لم تنشأ مختلف مكونات المجتمع المدني/ الأهلي المذكورة أعلاه دفعة واحدة، فالحركات واللاحركات والمنظمات الإلكترونية الافتراضية هي أشكال جديدة ظهرت في العقد الأخير، وفيما يلي عرض مقتضب لمراحل تطور منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية منذ عام 1967 وحتى اليوم:

في بداية عهد الاحتلال من 1967 - 1967 تركز جهد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المقدسي على تثبيت الوجود البشري والمؤسسي في المدينة، وتثبيت تعبيراته الثقافية ومنهاج تعليمه المعبرين عن هويته الوطنية، وفي هذا الإطار خاضت الأوقاف

صراعا ترتب عنه حفظ استقلالية الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية عن الاحتلال، كما أضرب معلمو ومعلمات المدارس لمنع فرض منهج التعليم الإسرائيلي على مدارس القدس الشرقية، ولم يعودوا عن الإضراب سوى بعد نجاحهم في تحقيق هدفه.

في عام 1967 تشكلت لجنة التوجيه الوطني برئاسة الشيخ عبد الحميد السائح، الذي طرده الاحتلال الى الأردن في ذات العام، ومع ذلك فقد تحقق النجاح في الحفاظ على استقلالية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، كما تم الحفاظ على الغرفة التجارية وشركة الكهرباء ومستشفيات المقاصد والمطعم ومار يوسف، وكذلك على الجمعيات الخيرية ومنهج التعليم التي حماها إضراب المعلمين الذي قاده لجنة المعلمين السرية التي نسق عملها الأستاذ طاهر النمري (النمري، 1996). وتشكلت عام 1973 الجبهة الوطنية في القدس والتي ضمت الفصائل والأحزاب الوطنية واليسارية واستمرت هذه الجبهة حتى عام 1976 كقائدة وموجهة للكفاح الوطني الفلسطيني في كل فلسطين المحتلة عام 1967.

وعليه لم تقتصر فترة 1967-1974 على تثبيت الوجود الوطني، بل تعدت ذلك بتنظيم الكفاح الوطني ضد الاحتلال، وكانت القدس في ذلك مركز المؤسسات الوطنية العامة كاتحادات النقابات المهنية والعمالية والجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني ومركز عمل الفصائل والأحزاب. كما تشكلت خلال هذه المرحلة لجان العمل التطوعي الشبابية من خلال نادي الموظفين ونادي الغد الذي كان قائماً في جمعية الشابات المسيحية. ولم تقتصر نشاطات نادي الغد ونادي الموظفين على الأعمال التطوعية الميدانية لخدمة المجتمع المحلي، وإنما شملت أيضاً عقد ندوات ومحاضرات التوعية العامة وحلقات نقاش الكتب والمواضيع الفكرية التي شارك الكاتب بها في حينه. وإلى جانب ذلك استمر المجتمع المحلي في ممارسة تضامنه مع بعضه البعض من خلال نظام «العونة» عبر التعاون معاً في مواسم قطف الزيتون وبناء البيوت وغيرها.



إذن مثلت المرحلة الأولى حتى عام 1974 مرحلة لتثبيت الوجود لا بمعناه الساكن (أي مجرد حفظ الوجود بدون فعالية)، وإنما تثبيت الوجود الفاعل والحيوي لحفظ هوية المدينة العربية الفلسطينية الإسلامية المسيحية، وتعاونت كافة مؤسسات وهيئات القدس الرسمية والشعبية في تحقيق ذلك رغم قيام الاحتلال بحل مجلس بلدية القدس (أمانة القدس) عام 1967. وبهذه الطريقة فقد أسست المرحلة الأولى للمرحلة الثانية التي امتدت من عام 1974 وحتى عام 1987، والتي تركز فيها عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية ليس فقط على تثبيت الوجود الفاعل، ولكن أضيف لذلك تعزيز الصمود الفاعل.

في هذه المرحلة الثانية، استمرت القدس في مركز الصدارة بالنسبة لفلسطين، وبالنسبة للمجتمع المدني فإن المراكز الرئيسة لمنظماتها كانت توجد في القدس مع وجود فروع لتلك المراكز في مناطق الضفة وغزة. خلال هذه المرحلة تشكلت لجنة التوجيه الوطني عام 1978 بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية في مجمع النقابات المهنية في القدس، وذلك أثناء اجتماع لرؤساء البلديات وشخصيات وطنية وطلبة الجامعات (سالم، 2017، ص. 20-21)، وكان الكاتب واحداً من الفئة الأخيرة التي قامت بجهد فائق في الإعداد والتحضير للاجتماع سيما في جامعة بيرزيت. وتشكلت خلال المرحلة الثانية مؤسسات جديدة في القدس اتجهت لرسم سياسات وطنية عامة مثل الملتقى الفكري العربي الذي تأسس عام 1977، وساهم في تطوير رؤى تنموية مرشدة لبناء الدولة الفلسطينية من أسفل رغماً عن أنف الاحتلال، وكان لمؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقده الملتقى عام 1984 دوراً هاماً في بلورة هذه الرؤى من خلال الأوراق العلمية التي قدمت في المؤتمر ونشرت في مجلد ضخيم في حينه (الملتقى الفكري العربي، 1984).

استمرت خلال هذه المرحلة الأخرى الرسمية للمجتمع المدني الفلسطيني في

القدس الشرقية وذلك من خلال استخدام العونة، ونشاط لجان العمل التطوعي ولجان الإصلاح والزكاة والأعمال الخيرية للتكاي، ولكن ظهرت على السطح بدايات العمل التنموي الممول من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت عام 1979 وفق قرار صدر عن القمة العربية التي عقدت في بغداد عقب توقيع الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، وقد مولت اللجنة مشروعات لتعزيز الصمود في مجالات الإسكان والبنية التحتية. هذا إضافة للدعم الوارد من مؤسسات الأمم المتحدة بمختلف فروعها التنموية وللأطفال والنساء والصحة والعمل وغير ذلك من الفروع. هذا ولم تؤد برامج التمويل الغربية في هذه المرحلة الى نشوء نخبة مقدسية محايدة تجاه العمل الوطني ويعود ذلك الى الوعي الوطني العميق خلال هذه المرحلة لإنشاء الأطر الجماهيرية المرتبطة بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركة الشبيبة التي كانت تتبع حركة فتح، وجبهة العمل الطلابية والعمالية التي تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتلة الوحدة الطلابية والعمالية التي تبعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكتلة الاتحاد التقدمي التي تبعت الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد تبعت منظمات نسوية أيضاً لنفس الفصائل، فيما كانت تنامي أيضاً الكتلة الإسلامية في الجامعات. وقد مهدت هذه الحركات لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. وعليه فقد شهدت المرحلة الثانية إضافة عنصر الصمود الفاعل على تثبيت الوجود السابق من خلال تعزيز فاعلية الفصائل الوطنية وتشكيل أطرها الجماهيرية، وبذلك أصبحت الظروف مهيئة للانتقال من الصمود الفاعل الى الكفاح الانتفاضي الواسع الذي تولدت وتراكت خمائره بدءاً من هبة طلبة المدارس عام 1974، وما تبعها من هبات.

مثلت الانتفاضة الأولى (1987-1993) المرحلة الثالثة من فعل مؤسسات المجتمع المدني في القدس فصائل وحركات ومنظمات، وفي هذه المرحلة نشأت لجان مقاومة وإسعاف وإضراب وحماية واستصلاح أراضي وتعليم شعبي، وكانت القدس وبيت



الشرق الذي كان قد تأسس فيها بقيادة فيصل الحسيني باسم جمعية الدراسات العربية بداية في عام 1985، هي مركز «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة». وقادت مؤسسات نشأت في القدس حركة مقاطعة المنتجات الصهيونية سيما المركز الفلسطيني للاعنف الذي رأسه الدكتور مبارك عوض مما تسبب في صدور قرار من الحكومة الإسرائيلية حينذاك أيده المحكمة العليا الإسرائيلية بسحب هويته المقدسية عام 1988.

إلى جانب القيادة المركزية للانتفاضة على مستوى الوطن والتي قام بها بيت الشرق في القدس بالتنسيق والمتابعة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت موجودة حينذاك في تونس، فقد نشطت إبان الانتفاضة لجان مجتمع محلي (Community Based Organizations) اهتمت بتنمية المجتمعات المحلية وقضايا التكافل الاجتماعي، والتضامن ودعم المتضررين جراء بطش الاحتلال، وتوسعت النوادي الشبابية، وتعززت الحركة الإسلامية من خلال النشاط والدعوة في المساجد. وخلال هذه المرحلة طرح بيت الشرق فكرة إنشاء شركة مساهمة لكل مواطني المدينة الفلسطينيين تقوم بانتخاب مجلس إدارة يكون بمثابة مجلس بلدي غير رسمي للمدينة (سالم، خريف 2019، ص. 159). كما أنشأ فيصل الحسيني «هيئة القدس الوطنية» عام 1993 والتي ضمت دوائر للتخطيط والاقتصاد، والقانون والحقوق، والخدمات الأساسية، والمؤسسات السياسية والدينية والمالية والدفاع المدني، ولكل من هذه الدوائر أخرى فرعية وثقها حلبي (حلبي، 2000، ص. 87). مثلت هذه المبادرات من قبل بيت الشرق محاولات لخلق وجود فلسطيني مستقل معتمد على ذاته وعلى المصادر الفلسطينية والعربية والدولية في المدينة رغم أنف الاحتلال. ومن القدس انطلقت في ذات الفترة الطواقم الفنية برئاسة الدكتور سري نسبية والتي قامت بوضع خطط لما ستكون عليه أية دولة فلسطينية سيتم تأسيسها.

في المرحلة الرابعة (1993-2001) استمرت محاولات خلق هذا الوجود المستقل،

ليصبح وجوداً رسمياً معترفاً به حتى من قبل الاحتلال نفسه. في هذه الفترة كان قد وافق وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس في رسالة صدرت عنه كانت موجهة إلى وزير الخارجية النرويجي آنذاك يوهان هولست، على بقاء المؤسسات الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وفي المقابل أصدرت إسرائيل قوانيننا تمنع أية مؤسسات تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل في القدس، وبما أن بيت الشرق كان يتبع المنظمة لا السلطة فقد تم إبقاؤه، لا بل وتحول إلى مركز للقاء دبلوماسيي العالم ومنهم رؤساء ورؤساء وزراء ووزراء في القدس، وهو الأمر الذي لم يرق للقيادة الاسرائيلية التي راحت تخطط لإغلاق بيت الشرق حتى تمكنت من تحقيق ذلك عام 2001 بعد وفاة فيصل الحسيني أثناء زيارة له للكويت.

من تثبيت وجود فاعل في المرحلة الأولى، الى صمود فاعل في المرحلة الثانية، فالانتقال إلى الفعل الانتفاضي في المرحلة الثالثة، ومنها إلى بناء وجود رسمي مستقل في القدس كحصار لثمار الانتفاضة، تراجع المجتمع المدني الفلسطيني في القدس نحو المحلية منذ عام 2001 بعد أن أغلق الاحتلال بيت الشرق (سالم، خريف 2019). ولاحقاً ساعدت عوامل أخرى في تعزيز هذا التوجه منها بناء جدار الفصل العنصري الذي أوجد صعوبات جعلت من المستحيل لمؤسسات المجتمع المدني الوطنية التي مركزها في القدس ممارسة أنشطتها في عموم الوطن ومنها اتحادات النقابات ومختلف الاتحادات الشعبية إضافة لمؤسسات خدمية كثيرة، مما اضطر هذه المؤسسات إلى نقل مراكز عملها الى رام الله، كما أصبحت الأخيرة هي مركز العمل السياسي الفلسطيني المؤقت إلى حين تحرير القدس. ومن جانبه قام الاحتلال بإغلاق المؤسسات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس.

فيما أدت الإجراءات المذكورة إلى إفقاد القدس دورها المركزي بالنسبة لفلسطين، كما أفقدت المجتمع المدني الفلسطيني مركزه المقدسي، فإنها في الوقت ذاته توفر فرصة



لإعادة بناء المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية بالاعتماد على المقدرات الذاتية للمجتمعات المحلية المقدسية ومؤسساتها وبدعم من دولة فلسطين والقطاع الخاص الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجاليات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم إضافة للدعم العربي والإسلامي الرسمي والشعبي، ودعم الجهات الصديقة على المستوى الدولي وبجهود منسقة من قبل هيئات القدس القيادية وشبكات منظماتها الأهلية. يوفر هذا الأمر الأخير بذاته فرصة أخرى للتحرر من الدعم الأمريكي المشروط حيث لا تدعم الولايات المتحدة اية مشاريع في القدس مباشرة بدون أن تكون جزءاً من مشاريع موجهة للضفة وغزة، وكذلك التحرر من قيود تمويل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تشترط على المؤسسات التي تتلقى الدعم التوقيع على وثيقة مناهضة «للإرهاب» تتضمن بنوداً تمنع المؤسسات المتلقية للدعم من استضافة أي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالفصائل التي تتهمها أمريكا وأوروبا بممارسة الإرهاب.

هذا وقد توفرت فرصة أخرى أمام انبعاث جديد لمؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية منذ عام 2014، حين بدأت الهبات ضد الاحتلال تأخذ طابعاً سنوياً منذ حرق واستشهاد الطفل محمد أبو خضير في ذلك العام، فكانت هبة بعد ذلك، ثم هبة بشأن المسجد الأقصى في ذات العام تلتها هبات أخرى وثقت في مكان آخر (أبو علي صيف 2021، سالم صيف 2021، وسالم خريف 2022)، وهناك أيضاً تجارب صمود بدو الخان الأحمر، والشيخ جراح وسلوان خلال العقد الأخير. عززت هذه الهبات من ثقل المنظمات الشعبية والحركات والحراكات واللاحركات داخل المجتمع المدني في القدس الشرقية، فيما تراجعت المؤسسات التي تعتمد على التمويل الغربي جراء تساؤل هذا التمويل من جهة، وشروطه الجديدة للمنح من جهة أخرى. وإلى جانب المنظمات الشعبية والحركات والحراكات واللاحركات زاد وزن منظمات

حقوق الإنسان مثل مركز القدس لحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي في جامعة القدس للدفاع عن الأفراد والعائلات في مواجهة إجراءات الاحتلال، كما زادت جامعة القدس من مؤسساتها وفروعها في المدينة، ونشأت مؤسسات تمويلية فلسطينية جديدة مثل صندوق ووقفية القدس ومؤسسة قدسنا وزاد الدعم العربي والإسلامي ونشاط مؤسساته في المدينة ونشطت مرجعيات القدس في منظمة التحرير الفلسطينية في دعم أصحاب البيوت المهدومة أو المعرضة للهدم، ومساعدة العائلات المحتاجة والمستشفيات وغيرها وذلك بمبالغ لا يتم إحصاؤها حتى لا يتعرف الاحتلال على حجم المبالغ التي يتم إنفاقها.

المجتمع المدني الفلسطيني في القدس في واقعه الراهن

يستعرض هذا القسم الواقع الراهن للمجتمع المدني الفلسطيني في القدس، مبتدئاً أولاً بالأحزاب السياسية التي تتجمع معاً في جسم يسمى بـ «هيئة العمل الوطني والأهلي» في المدينة، حيث يقوم هذا الجسم بمتابعة القضايا الأساسية ومخططات الاحتلال بشأن المدينة، ويصدر البيانات التي يكشف فيها عن بعض المخططات ويميط اللثام عن آثارها، ويحذر من مخاطر بعض الممارسات، كما تتضمن البيانات توجيهات للشارع المقدسي حول ما يجب عمله. وتتم الدعوة لأيام الحداد والإضرابات والمظاهرات وغيرها من أعمال الاحتجاج والمقاومة. كما تقوم الهيئة بالتدخل الميداني على الأرض لمعالجة بعض القضايا الداخلية في المجتمع المقدسي. ولا تعمل الهيئة لوحدها، بل تتبع الكل الفلسطيني من مرجعيات القدس الخاضعة لقيادة دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد كانت هذه المرجعيات مشتتة وتعمل بشكل متواز حتى وقت قريب، حيث قرر المجلسان الوطني والمركزي الفلسطيني توحيدها تحت إشراف دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية عام 2018، وعاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التأكيد على ذات القرار في دورته التي انعقدت في شباط



من عام 2022. وتقود هذه المرجعيات في هيئتها العليا دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتضم تحت ظلها كلا من وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، ومفتي القدس، والمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، ويشرف هذا الأخير بدوره على أمانة القدس التي أعاد الرئيس الراحل ياسر عرفات إحياءها عام 1998، ثم أعاد الرئيس محمود عباس تشكيلها عام 2012، كما هنالك الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس، وهيئة العمل الوطني والأهلي سابقة الذكر. وعوضاً عن هيئة المرجعيات هذه هناك وحدة خاصة لشؤون القدس تتبع مكتب الرئيس محمود عباس، وهذه الوحدة ليست مرجعية، وإنما هي وحدة لوضع الخطط الاستراتيجية الدورية للقدس، وعقد المؤتمرات وجمع المعلومات والوثائق حول قضايا هامة تخص المدينة مثل موضوع الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى المبارك الذي عقدت الوحدة مؤتمراً حوله سنة 2022، كشف عن وثائق هامة تخص المسجد الأقصى تم جمعها من الأرشيف العثماني، وقد نشرت مجلة المقدسية وقائع تلك الندوة في عددها السادس عشر الصادر في خريف عام 2022، وتتبع هذه الوحدة اللجنة العليا للقدس التي بقيادة الرئيس محمود عباس. يضم المجتمع المدني المقدسي عوضاً عن سقفه السياسي أعلاه ثانياً عدة شبكات للمنظمات الأهلية تجمع مؤسسات القدس الشرقية المسجلة مع سائر المنظمات الأهلية في فلسطين، وتشمل هذه الشبكات فيما تشمل: شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، واتحاد الجمعيات الخيرية، ويجمع هذه الثلاثة مجلس تنسيق العمل الأهلي الذي تشكل عام 2014، ثم هنالك أندية القدس، والاتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، وشبكات قطاعية مثل المجلس التنسيقي لمؤسسات حقوق الإنسان، واتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية، واتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية، واتحاد الجمعيات التعاونية وهكذا، وهنالك مؤسسات مقدسية تعمل منفردة ولا تنضوي تحت أي شبكة أيضاً. وتوزع المنظمات

الأهلية في القدس بين: أندية رياضية، جمعيات خيرية، ومنظمات قطاعية في مجالات السياحة، الصحة، الزراعة، التعليم والتعليم العالي، التدريب، الثقافة، التخطيط الحضري والإسكان ودعم المتضررين من هدم البيوت وفي إجراءات التخطيط والترخيص، التشغيل وتنمية الاقتصاد والإقراض وتقديم المنح، وكذلك منظمات فئاتية للشباب والمرأة وعدد أقل يعمل مع الأطفال والمسنين. وهناك أخيراً منظمات المجال التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتنمية لكافة قطاعات وفئات المجتمع المدني المقدسي بدون استثناء، ومنظمات الأبحاث والدراسات وتطوير الثقافة والفنون.

ثالثاً، منظمات المجتمع المحلي: فيما تعمل منظمات المجتمع المدني وشبكاتهما على مستوى فلسطين ككل أو القدس ككل وهي منظمات مسجلة رسمياً، فإن منظمات المجتمع المحلي هي إما منظمات تعمل على مستوى مجتمع محلي محدد كسلوان والعيسوية والتجمعات البدوية ومخيمات اللاجئين، وهي منظمات تكون في بعض الأحيان غير مسجلة رسمياً مثل اللجان المحلية، أو منظمات غير مسجلة أخرى مثل لجان الزكاة، والتي تنتشر على مستوى الوطن ولكن فعلها يكون محلياً في الغالب. وتنتشر المنظمات المحلية في القدس نظراً للنقص الفادح في الخدمات حيث يجبي الاحتلال ضرائب باهظة من القدس الشرقية، فيما لا يقدم لها من الخدمات ما يوازي الضرائب المدفوعة، ويذهب فائض الضرائب المدفوعة من المقدسيين الفلسطينيين على شكل خدمات وتحسين مرافق لليهود في القدس الغربية. وعوضاً عن التعويض عن نقص الخدمات تقوم المنظمات المحلية سيما اللجان بدور القيادة المحلية التي تحدد الخطوط الحمر وتمنع انتشار مؤسسات الاحتلال في موقعها كما تقوم به القيادة المحلية في جبل المكبر مثلاً. وتقوم لجان أخرى بإعداد خطط تنظيم هيكلية يجمع عليها أعضاء المجتمع المحلي مثل منطقة العداسة التي هي جزء من بيت حنينا، كما تقوم اللجان المحلية بإنشاء مرافق



كتوسيع الملعب الرياضي وتعشيبه وبناء طوابق إضافية للنادي الشبابي كما فعلت اللجنة المحلية في العيسوية. ويمكن الإشارة أيضاً للجان المحلية العاملة في التجمعات البدوية في محافظة القدس والتي تقوم بمتابعة شق طرق وشبكات مياه موصلة للتجمعات البدوية وتوفير وسائل نقل ومواصلات ومدارس وعيادات من خلال التوجه الى مختلف وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات وشبكات المانحين.

رابعاً: يوجد في القدس الشرقية عدد من الأطر الجماهيرية الشبابية والنسائية والعمالية والطلابية. وتشمل الأطر الجماهيرية وفقاً لهذه الورقة كلاً من المنظمات التمثيلية كاتحادات العمال والنساء والطلبة والمعلمين والصحفيين وهكذا، كما تشمل مجالس الطلبة في الجامعات وأطر طلبة المدارس الثانوية، ولجان أولياء الأمور وهكذا. وفي السنوات الأخيرة لم تعد هذه الأطر مقتصرة على تلك التابعة للفصائل واتحادات منظمة التحرير الفلسطينية، بل نشأت أطر مستقلة أيضاً ولكنها وطنية التوجه في الوقت ذاته، كما أن تلك الأطر المرتبطة بالفصائل قد أصبحت أكثر مهنية في تعاملها مع احتياجات الجهات المستهدفة بعملها، وتراجعت بعض الأطر الجماهيرية مثل نقابات العمال في ظل تضاؤل توجه العمال المقدسيين للعمل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما انتقلت مراكز الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية من القدس الى رام الله. هذا وتضم الأطر الجماهيرية أيضاً عدداً من الحركات الدائمة أو تلك التي تنشأ لتحقيق هدف معين ثم تتلاشى بعد تحقيقه أو بدون تحقيقه. ويذكر أحمد جميل عزم أسماء عدد من تلك الحركات التي نشطت على شكل حركات (Activisms) في العقد ونصف الأخير مثل شباب من أجل القدس، وهنا القدس (حراك مناهض للتطبيع)، وكنعانيون على الخير اجتمعنا، وصور وأنت ماشي (لتوثيق الهوية والتراث)، ونبض القدس، وشباب البلد في جبل المكبر، وهكذا (عزم، 2019). كما كان هنالك سلسلة القراءة حوالي سور البلدة القديمة حيث أحاط سبعة آلاف قارئ وقارئة السور من جميع الاتجاهات في منظر بهيج

يوم 15 آذار من عام 2014. وإضافة للحركات والحركات نشأ في العقد الأخير شكل من أشكال العمل السياسي الكفاحي والمجتمعي يمكن أن يطلق عليه اسم اللاحركات التي تجمع أعداداً كبيرة من البشر في مكان وزمان معينين من أجل تحقيق هدف معين أو كبح خطر معين وذلك كما حصل في هبات القدس عام 2021 و 2022 وهبات الشيخ جراح وسلوان والخان الأحمر في السنوات الأخيرة (سالم، 2021، و 2022).

خامساً: منظمات الفضاء الإلكتروني، وهذه منظمات جديدة نشأت مع تطور الفضاء الإلكتروني المجتمعي واتساع خبرة الشباب الفلسطيني في استعماله، ويجدر الذكر هنا أن استعمال هذا الفضاء لا يقتصر على هذه المنظمات الافتراضية وحسب، ولكن الحركات والحركات واللاحركات تستخدم هذا الفضاء أيضاً في التحشيد من أجل نشاطاتها.

سادساً: هذا ولدى ذكر منظمات المجتمع المدني في القدس يجب الإشارة إلى مؤسسات المقدسيين اللاجئين في الدول العربية، وكذلك منظمات الجاليات الفلسطينية في العالم. ومن المؤسسات التي يشرف عليها مقدسيون خارج فلسطين يمكن ذكر مؤسسة فلسطين الدولية التي يرأسها الدكتور أسعد عبد الرحمن في عمان، وجمعية بيت حنينا في أمريكا، كما يمكن ذكر مساهمات رشيد الخالدي في إنشاء وعضوية عدد من المؤسسات البحثية في الجامعات الأمريكية. وهناك عدة مؤسسات تعمل للقدس في الأردن ولها هيئة تنسيقية تجمعها كما علم الباحث من الأستاذ الدكتور أسعد عبد الرحمن مشكوراً. هذا على سبيل المثال لا الحصر. كما يرأس مقدسيون مؤسسات فلسطينية تعمل لعموم الوطن في الضفة الفلسطينية المحتلة، مثل إدارة حنان عشراوي لمؤسسة مفتاح بين القدس ورام الله، ورجا الخالدي لمعهد ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) في رام الله على سبيل المثال.

هذا وتخضع غالبية مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أن قسم كبير منها مسجلة إما كجمعيات عند وزارة الداخلية



الفلسطينية، وإما كشركات غير ربحية لدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية كل حسب تخصصها. وتشبك مؤسسات المجتمع المدني مع الجامعات الفلسطينية سيما جامعة القدس، ومن أمثلة ذلك التعاون الرياضي القائم بين جامعة القدس وبين مؤسسة برج اللقلق داخل البلدة القديمة، وهي المؤسسة التي أقامت ملاعبها وساحات نشاطاتها في منطقة داخل البلدة القديمة كانت معرضة للمصادرة والتهويد. وتساهم جامعة القدس في تطوير مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية حيث تنشط مؤسسات تابعة للجامعة في البلدة القديمة من المدينة هي مركز العمل المجتمعي الذي ينشط في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان ولديه عيادة قانونية ومركز لتمكين المرأة. ومركز دراسات القدس الذي يوفر برنامج ماجستير للدراسات المقدسية، وبرنامج تعليم اللغة العربية للأجانب، وجولات تعريفية لمعالم المدينة. ومكتبة مجتمعية عامة في عقبة رصاص داخل البلدة القديمة، ووحدة دراسات آثار القدس، وحمامي الشفا والعين الملوكيان الذين رمتها الجامعة أيضاً. ونادي للطفل ومكتبة الباطين في حرم الجامعة في بيت حنينا الذي يضم فروعاً لعدد من كليات الجامعة، هذا إضافة لقيام الجامعة بوضع التصاميم الهندسية والإشراف على تنفيذ ترميم دار القنصل البروسي في البلدة القديمة، وهي دار كانت مقراً للقنصل البروسي في القدس في العهد العثماني على مدار ثلاثة عقود.

إحصاء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس

تواجه البحث في عدد منظمات المجتمع المدني مشكلات متعددة، بعضها يعود الى تنوع أشكالها سابقة الذكر، وبعضها يعود الى أن قسماً منها مسجل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض آخر مسجل لدى السلطات الإسرائيلية، كما أن هنالك صعوبات في التصنيف منها مثلاً ما يتعلق بالجمعيات القائمة على أساس طائفي، حيث هنالك جدل حول ما إذا كانت تمثل منظمات مجتمع مدني، والجمعيات التابعة للكنائس، كما هنالك

منظمات التطبيع الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، ومؤسسات دولية تعمل في القدس وبعضها من عقود طويلة مثل معهد أولبرايت للآثار وإيكول بيبليك للآثار وغيرهما ويزيد الأمر صعوبة أن بعض هذه المؤسسات تقع في القدس الشرقية وبعضها في القدس الغربية وكانت متواجدة فيها منذ ما قبل عام 1948 مثل جمعية الشبان المسيحية مثلاً. كما أن اللجان والهيئات غير المسجلة بما فيها تلك المنتشرة في القرى ومخيمات اللاجئين تزيد الأمر تعقيداً على تعقيد، عوضاً عن ذلك هنالك إشكالية جغرافياً إحصاء عدد منظمات المجتمع المدني المقدسية، فهل تحدد وفق جغرافية محافظة القدس الفلسطينية، أم يتم اقتصارها على القدس التي ضمتها إسرائيل قسراً ضمن حدود بلديتها والمسماة بـ «قدس 1» حسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء؟ وهناك أيضاً مؤسسات أقامها فلسطينيو الداخل في القدس الشرقية، كما هنالك الظاهرة المتعلقة بتحول المساجد إلى مراكز للنشاطات الرياضية والتعليم اللا منهجي وليس مجرد تعليم الدين والقرآن وذلك من خلال طوابق يتم إضافتها لها، كما أن دعاة المساجد لا يستعملون الطرق التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني الكلاسيكية التي تحتاج مالياً وموظفين وموظفات مدفوعي الأجر، بل يستخدمون وسائل أبسط مثل طرق أبواب البيوت للتحدث إلى الناس من خلال متطوعين، ودعوة المواطنين إلى لقاءات في المساجد والتي لا تحتاج إلى تمويل، وفي هذا الإطار قال النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير أحمد عطون عام 2006: «نحن نتحرك بين النا، ونذهب من باب إلى باب لتوضيح مواقفنا، كل أعضائنا متطوعون ونغطي 30 منطقة في القدس. لا نحتاج للإعلام ولا للملصقات الدعائية (البوسترات). نحن نعمل بجهد ونحن في غاية النظامية» (كرمي، 2006). لذلك كله من الصعب بمكان تقديم عدد دقيق لمؤسسات المجتمع المدني في القدس، ولكن هنالك إحصاءات لعدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في / قدس 1/ بما لا يشمل كل الأنواع الأخرى المذكورة. كما هنالك إحصاءات غير كاملة لهذه المنظمات في قدس 1 و 2 معاً، وتقتصر إحصاءات الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء على منظمات المجتمع المدني



المساة بمنظمات العمل الأهلي على قدس 2 كما سيتبين.

من الإحصاءات عن مؤسسات المجتمع المدني في قدس 1، هنالك إحصائية إسرائيلية، قام بها بن ابراهامي (بن ابراهامي، 2020) أحصى فيها 300 مؤسسة في القدس الشرقية، منها 244 عاملة في الميدان، و 60 هيئات دعم وتمويل. 96 تعمل على مستوى الأحياء، و 121 على مستوى المدينة ككل، و 43 مؤسسات وطنية فلسطينية عامة، و 41 عربية وإسلامية ودولية. وتستهدف هذه المؤسسات الشباب، والنساء (20 بالمئة منها)، وهنالك ضعف في استهداف للرجال وكبار السن والطفولة المبكرة. يلاحظ أن بن ابراهامي يشمل المؤسسات الدولية والعربية والإسلامية التي لها فروع في القدس الشرقية ضمن تعدادها مما يجعل تعدادها غير دقيق.

وفي عام 2007، كان هناك حوالي 320 مؤسسة حسب دليل الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس آنذاك تعمل في كل من قدس 1 و قدس 2. (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2007). وعاد الائتلاف ذاته لإحصاء 132 مؤسسة فقط عام 2012 موزعة على مجالات عدة كالجمعيات الخيرية والصحة والتعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والزراعة وغيرها، ويلاحظ على دليل الائتلاف لعام 2012، على أنه يورد المعلومات عن كل مؤسسة وحسب، بدون أن يقوم بأي جهد حتى لذكر مجموع المؤسسات التي تم إيرادها في الدليل ولا لتحليل توزيعها على الاتجاهات المختلفة للعمل ولا لذكر لمنهجية الحصول على المعلومات وسبب التضارب في أرقام دليل 2012 مع سابقه عام 2007، ولو حظ أن الدليل يخلط منظمات دولية مع منظمات فلسطينية، ويشمل مؤسسات منها لجان كلجنة الزكاة وهذا جيد ويتناسب مع التعريف الواسع لمنظمات المجتمع المدني، ولكنه لا يغطي كل المؤسسات واللجان القائمة، كما أورد مدارس في تعدادها لمؤسسات التعليم وهو أمر بحاجة الى تدقيق، كما أورد مؤسسة الهيدرولوجيين المختصة بالمياه

ضمن مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وهكذا (الائتلاف الأهلي، 2012).
 عوضاً عما تقدم أحصى معهد ماس 81 مؤسسة غير حكومية في القدس عام 2007،
 بينما كان هنالك 98 منظمة عام 2000، أي بانخفاض مقداره 17 مؤسسة خلال 7
 سنوات (المالكي وآخرون، 2008، ص. 87-88). وتحتوي الصفحة الإلكترونية
 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقرير على المنشآت لعام 2017 يشتمل على
 إحصاء 160 منظمة عمل أهلي في قدس 2 من مجموع 3688 على مستوى فلسطين ككل
 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، جدول 3، ص 52). ولا يعرف إذا كانت الجمعيات
 التعاونية الـ 14 الواردة في جدول 4 في الصفحة التالية من نفس التقرير هي جزء من
 160 منظمة عمل أهلي الموجودة في قدس 2، أم أنها إضافة لها. كما قامت مؤسسة
 باسيا (المؤسسة الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية) المقدسية بمسح
 للمؤسسات التي تقدم خدمات وبرامج للشباب، كشفت وجود 233 مؤسسة تقدم
 خدمات للشباب المقدسي، منها 163 كانت تقدم خدمات وقت صدور المسح، منها
 139 مؤسسة في القدس الشرقية، و6 في مواقع القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار،
 و18 مؤسسة في ضواحي القدس الواقعة في الضفة الغربية، و4 مؤسسات مقراتها في
 الضفة، يضاف لها مؤسستان توجد مقراتها في القدس الغربية، ويورد التقرير أن المسح
 قد لا يكون شاملاً (باسيا، 2020، ص. 7). بإيجاز لا تتضمن هذه الإحصاءات على
 تعدد جهاتها كل أنواع ومكونات المجتمع المدني في القدس ولذلك فهي غير شاملة
 وتفتقر الى الدقة، ومن الصعب استخلاص نتائج إجمالية منها.

التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع الفلسطيني في القدس

تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني حالة مركبة من التحديات تندرج كلها
 في إطار عملها في ظل قانون إسرائيلي معاد لها ولعملها في خدمة المجتمع المقدسي،



وضمن نطاق ذلك يقوم الاحتلال بمراقبة كل خطوة تخطوها هذه المنظمات، ويغلق أياً منها إذا ما اشتم أية علاقة لها ولو غير مباشرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ويحظر أي نشاط وطني فلسطيني لها. ومن جهة أخرى يوجه مؤسسات إسرائيلية لمنافستها ويقدم لهذه المؤسسات الدعم المالي اللازم لكي تتمكن أن تتجاوز في برامجها وأنشطتها ما تستطيع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقديمه. وقد تضمنت خطة 3790 للحكومة الإسرائيلية ترعاها وزارة القدس والتراث لأعوام 2018-2023 بمبلغ 2,1 مليار شيكل إنشاء مؤسسات تابعة للبلدية والوزارات الإسرائيلية في المدينة، وفي إطار ذلك تشكلت مؤسسات جديدة مثل مركز رواد الذي تأسس قبل إقرار الخطة مباشرة لتشجيع انخراط طلبة القدس الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الاسرائيلية، ومؤسسة ماطي لتطوير المبادرات التجارية، لتضافا وغيرهما إلى مراكز أخرى سابقة مثل مركز بيبي للثقافة والفنون الذي تأسس عام 1974، وقلعة داود التي تأسست عام 1989 كمتحف لتاريخ المدينة ثم تحولت بالتدريج الى إقامة نشاطات ثقافية وفنية مشتركة إسرائيلية - فلسطينية، كما وهناك منظمات اسرائيلية باتت تنظم نشاطات فنية وموسيقية في باب الجديد أحد أبواب البلدة القديمة من القدس.

من الجهات المنافسة أيضاً المراكز الجماهيرية، وهي مراكز مستقلة تنظيمياً مركزها الناصرة وتعمل في كل أنحاء إسرائيل، ولكنها في القدس تعمل بالتنسيق مع بلدية الاحتلال. وترعى هذه المراكز نشاطات للأومومة والطفولة المبكرة تشمل حضانات أطفال، ورعاية الشباب وبرامج تدريب مهني، ودورات علمية واجتماعية وثقافية، وبرامج رياضية وفنية وموسيقية، ورحلات، وتأهيل لذوي الإعاقة وتشغيلهم، وبرامج للمسنين والمسنات، وما شابه. وقد باتت هذه المراكز في السنوات الأخيرة تتفوق في قدراتها وبرامجها وأعداد المشاركين والمشاركات فيها على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.

من جهات التنافس أيضاً هنالك مؤسسات التطبيع الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة الإدارة، يضاف إليها تلك المؤسسات الفلسطينية التي تنفذ مشاريع مشتركة مع مؤسسات إسرائيلية شريكة، وتحظى منظمات التطبيع هذه بدعم أمريكي ومن الاتحاد الأوروبي، كما وتفتح مؤسسات أوروبية وأمريكية أبوابها أمامها إذ تنظر إليها باعتبارها معبرة عن التوجه نحو السلام بين الشعبين مما يساعد الغربيين على الابتعاد عن دعم المنظمات المكافحة لإنهاء وجود الاحتلال، والاستيطان الاستعماري في فلسطين، وإراحة ضميرها المعذب بذكريات الهولوكوست بأنها تعمل لتقريب الشعبين من أجل الوصول الى السلام.

زد على ما تقدم منظمات إسرائيلية تتمتع بدعم مالي غربي كبير تقوم بمنافسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر برامج موجهة للمجتمع الفلسطيني مثلما تفعل منظمات مثل غير عميم التي تقوم بتنظيم لجان محلية في القدس الشرقية مما يعزز تدخلها ووصايتها على المجتمع الفلسطيني في ظل استنكافها وعجزها عن القيام بدورها داخل المجتمع الإسرائيلي من أجل تغييره. تطرح هذه المنظمات فكرة دعم مسيرة تفاوضية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى حل الدولتين، ولكنها تقوم من خلال برامجها بالعمل على تحسين ظروف وحقوق الفلسطينيين المقدسين في إطار القانون الإسرائيلي. ومن الأمثلة على ذلك قيام منظمة غير عميم بتحصيل قرار قضائي عام 2021 بالسماح للفلسطينيين بتملك بيوت في مستعمرة جفعات همتوس المقامة على أراضيهم قرب بيت صفافا، وذلك بدلاً من دعم كفاحهم لاستعادة تلك الأراضي (غير عميم، 2021). كما هنالك مؤسسات يسارية إسرائيلية تحصل على أموال طائلة من الدعم الغربي المسجل باسم فلسطين للقيام بوضع مشاريع التخطيط (مؤسسة بيمكوم)، أو متابعة قضايا جمع الشمل (مؤسسة هوت لاين)، أو قضايا هدم البيوت (اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت)، أو مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان (مؤسسة بيتسلم).



هذا وهنالك منظمات إسرائيلية أخرى تفعل في القدس الشرقية بدون أن تكون معنية بحقوق للفلسطينيين ضمن النظام الإسرائيلي، ولكنها تسعى لتعزيز الوجود الصهيوني في القدس الشرقية من خلال حفلات باتت تقيمها على أبواب البلدة القديمة سيما باب الحديد وباب الخليل، كما أن بعضها تتجاوز مجرد الاحتفالات وتقوم بالاستحواذ على المواقع الفلسطينية كمنظمة إيعاد (مؤسسة مدينة داود) في سلوان ومنظمة عطيرت كوهانيم في البلدة القديمة، ومؤسسة إيرفينغ موسكوفيتش في رأس العامود، ومنظمة نحلات شمعون في الشيخ جراح إضافة لما يسمى بـ «منظمات جبل الهيكل» التي تسعى للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك وإعادة بناء الهيكل.

وأخيراً تواجه منظمات المجتمع المدني برامج حكومية وبلدية صهيونية تقدم خدمات شتى ضمن افتراضها على أن تقديم هذه الخدمات يخلق لدى المقدسين ما يخسرونه إن كافحوا ضد الاحتلال، ومن ضمن هذه البرامج تلك التي تعود إلى الوزارات الإسرائيلية المختلفة، ومكتب الشؤون الاجتماعية، ودائرة الرفاه الاجتماعي، ومؤسسة التأمين الوطني، والمستدروت، والنقابات المهنية الإسرائيلية التي يعتبر إجباريا الانتساب من أجل العمل ضمن النظام الإسرائيلي، وقسم خدمات المسنين، وقسم الشباب والنشاطات الاجتماعية، ومركز رعاية وإرشاد الأحداث، ومركز مراقبة سلوك الأحداث، وصناديق المرضى، وسلطة الحدائق، ومكتب العمل، وهيئة تطوير القدس، وشركة تطوير القدس (موريا)، ومجلس التعليم العالي الإسرائيلي، وغيرها التي تتمتع بموازنات كبيرة وتقدم خدمات ليس بمقدور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس تقديمها. عوضاً عن ذلك تدعم المؤسسة الرسمية الإسرائيلية نوادي شبابية مثل نادي أبناء القدس، ونادي أهلي وادي الجوز، ونادي أهلي سلوان.

في مواجهة كل هذه الجهات يقف المجتمع المدني المقدسي بإمكانياته المحدودة، مقاوماً على الأرض من خلال حركاته وحراكاته ولا حركاته، ومقدماتاً برامج خدمات

صحية وتعليمية وغيرها، وتوعية وبناء هوية وطنية وتدريب وحماية حقوق الإنسان والمواطنة عبر القضاء والحملات المحلية والمناصرة الدولية وتطوير مشاريع صغيرة منتجة من خلال مؤسساته الوطنية العامة والمقدسية والمحلية في كل موقع، هذا إضافة للنشاطات لرفع شأن قضية القدس وفلسطين دولياً من خلال التفاعل والعمل المشترك مع المنظمات الدولية الشريكة.

من آخر أنشطة المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية ذلك الدور الذي لعبه خلال فترة جائحة كورونا (2019-2021) عبر تشكيل التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا الذي شاركت فيه مؤسسات عديدة قامت بأدوار تعزيز الوعي وتقديم خدمات تعليمية ورعاية الحجر الصحي في فنادق وتعقيم الأسواق والحارات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي (أبو خديجة، 2020).

مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني المقدسي

وفق بن إبراهيمي (بن إبراهيمي، 2020) فإن 19 بالمئة من مصادر تمويل المجتمع المدني في القدس الشرقية هي مصادر أوروبية، و3 بالمئة أمريكية، والعالم المسيحي 3 بالمئة. والأمم المتحدة 13 بالمئة. ومؤسسات وشركات فلسطينية 15 بالمئة، دعم فلسطيني 16 بالمئة، تركيا 8 الى 10 بالمئة، الأردن 3 بالمئة، بقية العرب 7 بالمئة. إيرادات من الأنشطة 9 بالمئة. هذه الأرقام بمجموعها تمثل 97 بالمئة، وتأتي 3 بالمئة من مصادر أخرى.

وفق أرقام الكاتب أعلاه يتبين أن الدعم المالي الأساسي يأتي من مصادر فلسطينية عامة وخاصة مما يمثل 31 بالمئة من الدعم، وهنالك 10 بالمئة دعم عربي، وبمائه دعم تركي من 8-10 بالمئة. أي أن مصادر التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية تمثل 49-51 بالمئة من مصادر التمويل، وعند إضافة الدخل من الأنشطة البالغ 9 بالمئة يصل المبلغ الى ما بين 58 الى 60 بالمئة من المداخيل، وفي المقابل فإن تمويل أوروبا والأمم



المتحدة والولايات المتحدة لا يزيد عن 38 بالمئة، وإذا أضفنا الـ 3 بالمئة التي تأتي من مصادر أخرى، فإن ذلك يعني أن 61 إلى 63 بالمئة من مصادر تمويل المجتمع المدني الفلسطيني تأتي من مصادر غير غربية، وإذا أضفنا لهذه دعم الأمم المتحدة بـ 13 بالمئة فإن الدعم غير الأمريكي وغير الأوروبي يرتفع إلى ما بين 74 إلى 76 بالمئة. هذا وقد ساعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل عام 2020 في تقليص الدعم الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية، علماً بأن هذا الدعم كان مقلصاً مسبقاً، حيث لم يكن هنالك برنامج تمويل أمريكي موجه خصيصاً لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، وذلك بعكس الاتحاد الأوروبي الذي وفر منذ عام 2010 تمويلاً خاصاً لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية بدءاً بثمانية ملايين يورو سنوياً في حينه. وفي السنوات الأخيرة انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في الطلب من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المقدسية بالتوقيع على وثيقة مناهضة للإرهاب كما يراه الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي أثار نقاشاً محتملاً حوله في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس جعل بعض المنظمات تقبله، وأخرى ترفضه، وهروباً من ذلك يتزايد توجه منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المقدسية إلى مصادر التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية الرسمية وغير الرسمية كصندوق ووقفية القدس، ومؤسسة التعاون، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي الكويتي للإنهاء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة القدس الدولية، وكذلك لزيادة التمويل الذاتي المترتب عن أنشطتها، والتوجه إلى البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية في فلسطين. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب حصر نسبة التمويل الفلسطيني التي قد تكون أكبر مما أورده الكاتب وذلك نظراً لأن بعض مبالغ الدعم لا يتم الإعلان عنها وذلك من أجل حماية مؤسسات المجتمع المدني المقدسية من الإغلاق على أيدي الاحتلال بتهمة أنها تتلقى تمويلاً من السلطة الفلسطينية أو من حماس وبقية فصائل منظمة التحرير وبقية القوى الإسلامية.

قد يكون التمويل الغربي بالذات قد نجح حتى بدايات القرن الحالي في خلق نخبة معولة (حنفي وطبر 2006)، وذلك من خلال تلك الفئة من مؤسسات المجتمع المدني التي قررت قياداتها الحزبية السابقة العمل بشكلٍ منفصلٍ عن الأحزاب والفصائل الوطنية، والتوجه لمجتمعاتها المحلية بوصفها «فئات مستهدفة» ببرامج معدة مسبقاً تهدف لتعزيز أجندة انعتاق الشباب والنساء داخل مجتمعهم بديلاً عن أجندة التحرر من الاحتلال، بدون مشاركة مسبقة لهذه المجتمعات المحلية في إعداد وتنفيذ تلك البرامج. تشاطر هذه النخبة الغرب مفاهيمه الديمقراطية الليبرالية وتقبل برامج التمويل الغربية لزرع هذه المفاهيم في المجتمع الفلسطيني، ولكن أيضاً تشارك العمل من خلال المحافل الدولية بشكل مهني ومن خلال تقاسم للأدوار من أجل فرض حيز للقضية الفلسطينية على أجندة الجدل العالمي. ولكن هذه النخبة قد تكون تراجعت سيمياً في القدس الشرقية مع عام 2014 حينما بدأت هبات القدس السنوية المتتالية، وحينما أيضاً بدأت حنفيه الدعم الغربي بالتقلص، وترافق تراجعها مع نشوء نخب جديدة شبابية مكافحة، مترافقة في الآن ذاته مع تكاثر نخبة مهنية محايدة سياسياً ظاهرياً، ولكنها تعمل فعلياً في مؤسسات الاحتلال المتزايدة في المدينة على أجندة الخدمات والدمج في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية والتدريب للاندماج في سوق العمل الإسرائيلي.

مجتمع مدني متمقدس؟

بناءً على ما سبق القول أن الاتجاه الوطني لعمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس لا زال يمثل الاتجاه الرئيسي، وذلك باتجاهاته الوطنية البحتة والقومية واليسارية والاسلامية، كما وهناك المساهمة الوطنية الرائدة لمسيحيي القدس من خلال انتسابهم للحركة الوطنية الفلسطينية بكافة اتجاهاتها، وكذلك تشكيلهم وقيادتهم لمؤسسات مجتمع مدني فاعلة في المدينة. أما الاتجاه المحايد وطنياً فهو في تراجع، ولكن المؤسسات المستعدة للتطبيع مع المؤسسات الإسرائيلية لا زالت قائمة وحسب بن ابراهامي (بن



ابراهيمى (2020) فإن أكثر من نصف مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية تناهض أي تطبيع، والربع منها تقف مع تعاون هادئ و10 بالمئة مع تعاون واسع. وفي الواقع يجب الانتباه بشكل خاص للمؤسسات الإسرائيلية وتلك المدعومة إسرائيلياً والتي باتت تتكاثر وتنتشر في القدس الشرقية. فهل سيؤدي عمل هذه المؤسسات إلى خلق شخصية متمقدة منفصلة عن فلسطينيتها ومجتمع مدني معبر عنها منفصل عن فلسطينيتها؟. يدعي بن ابراهيمي ذلك (بن ابراهيمي، 2020).

إن بطش الاحتلال المتزايد، وتفشي الاستيطان الاستعماري في القدس الشرقية يجعل الإجابة على هذا السؤال بالسلب لدى الغالبية العظمى للمقدسيين الذين تتعمق هويتهم الوطنية الفلسطينية، كما أن إغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وعلى رأسها بيت الشرق و13 مؤسسة أخرى تابعة للسلطة، وتأثير الجدار، والضغوط الاحتلالية التي أدت إلى رحيل مؤسسات مقدسية إلى رام الله، بما في ذلك اتحادات النقابات المهنية والعمالية وغيرها من المؤسسات الكبرى. هذا ناهيك عن إغلاق المؤسسات، الاقتحامات والتفتيشات، اعتقال الطواقم، وهكذا. ذلك كله يعاكس ادعاء بن ابراهيمي بأن الاحتلال وفر مناخاً خصباً لحرية عمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس، كما يناقض ادعاءه بأنه نشأ في القدس الشرقية بمجتمع مدني حر يهدف كما يقول إلى «تعزيز هوية القدس الشرقية والمجتمع المدني المستقل إلى حد ما في القدس الشرقية، والذي يختلف اختلافاً كبيراً عن المجتمع في مناطق السلطة الفلسطينية» (بن ابراهيمي، 2020، الملخص) وهو ما يؤدي حسب رأيه إلى نشوء وطنية محلية مقدسية تمثل فرصة لزيادة التعاون مع المؤسسة الإسرائيلية.

في الواقع إن إسرائيل تحاول عبر عملية هندسة اجتماعية مخططة من أعلى خلق مؤسسات متكيفة مع حالة السيطرة الاستيطانية الاستعمارية على القدس. وتتخذ عملية الهندسة هذه عدة أشكال بعضها سافرة والأخرى مستترة وأكثر تعقيداً. السافرة

منها تتعلق بمؤسسات التطبيع وكذلك المؤسسات التي يتم إنشاؤها من خلال التمويل خاصة من أموال خطة 3790. أما الجوانب المستترة والأكثر تعقيداً فتتعلق بتلك الفئات المحدودة العدد من فلسطينيي القدس الشرقية الذين باتوا يعتقدون أن الطريقة الأفضل تتمثل في تحصيل ما يمكن تحصيله من الاحتلال من أجل تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين المقدسيين وتقليص التفاوت في الخدمات بينهم وبين يهود القدس الغربية. يعبر هذا الاتجاه عن فكر «خذ وطالب» اليائس من إمكانيات تحقيق التحرر الوطني، والذي يرى أن الإمكانية الوحيدة هي الحصول على وضع معيشي أفضل في ظل نظام السيطرة الصهيوني القائم. هذا الاتجاه يعتبر نفسه مقدسياً، وي طرح أن هنالك خصوصية لوضع القدس مختلفة عن باقي فلسطين، وأنه يترتب عن ذلك بالتالي شق مسار منفصل لتحقيق مطالب المقدسيين عن مسار التحرر الكلي لفلسطين. يشابه هذا الاتجاه ما يطرحه منصور عباس في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، وقد تناول الباحث موقف هذا الاتجاه في بحث سابق (سالم، صيف، 2022). ورغم وجود هذا الاتجاه المتمقدس المنفصل عن فلسطينيته، فإنه لا يشكل سوى مجموعة هامشية في المجتمع الفلسطيني المقدسي.

خاتمة

منذ بدايته عام 1849 وحتى اليوم اتسم المجتمع المدني الفلسطيني وفي القدس بوجوده في غياب الدولة، وبالتالي فقد حمل أعباء الدولة في تعزيز صمود وثبات المجتمع الفلسطيني وتعميق هويته الوطنية وإبقاء جذوة ثقافته الوطنية مشتعلة، وعلى مر الزمن حاول المستعمرون خلق قوى متعاونة من داخل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل حرف مساره ومنها محاولات تمت في عهد الانتداب البريطاني وتحتاج إلى بحث خاص. وفي القدس سعى الاستيطان الاستعماري الصهيوني وأدواته الاحتلالية العسكرية بعد عام 1967 خلق مجتمع مدني مقدسي منفصل عن فلسطينيته



لجعله مستعداً للعمل تحت سقف نظام السيطرة الإسرائيلي بدون أي إعتراض عليه. ولكن الهبات السنوية المتلاحقة منذ عام 2014 قد بينت فشل محاولات الهندسة السياسية والاجتماعية هذه، وأنجبت منظمات مجتمع مدني شبائية جديدة لم يقدر النظام الاستيطاني الاستعماري على تشويه هويتها رغم استمراره على مدى 55 عاماً منذ عام 1967. يفيد هذا المعطى بأهمية دراسة وتوثيق مسيرة وإنجازات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس وفلسطين بكافة مكوناته بجهـد بحثي جماعي ولا تمثل هذه الدراسة سوى بداية متواضعة بهذا الاتجاه.

المراجع

- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2007). دليل المؤسسات الأهلية في القدس. القدس.
- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2012). دليل المؤسسات الأهلية في القدس. القدس.
- الأقرع مروان، وفارس عوني (2021). العمل النقابي في الضفة الغربية: الرضى والتأثير. رام الله: بدون دار نشر.
- إبراهيم، سعد الدين (1998). العمل الأهلي في مصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام.
- أبو خديجة، خليل (تشرين أول 2020). «ورقة حقائق حول دور المجتمع المحلي في القدس الشرقية خلال جائحة كورونا». القدس، مؤسسة آكت لحل النزاعات.
- أبو علي، سعيد (صيف 2021). «القدس: الثورة المجيدة، والولادة الجديدة». مجلة المقدسية: العدد الحادي عشر. ص. 3-16.
- أبو عمرو، زياد (1987). أصول الحركات السياسية في قطاع غزة. عكا: دار الأسوار.
- أبو عمرو، زياد (1989). الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار.
- أبو عمرو، زياد (1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بسيسو، فؤاد حمدي (1990). «الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1920-1948». في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني - الدراسات الخاصة، المجلد الأول، ص. 599-736.
- بن ابراهامي (2020). المجتمع المدني في القدس الشرقية. القدس: معهد القدس لبحث السياسات.
- بيات، آصف (2013). الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. القاهرة: المجلس القومي للترجمة.
- بيات، آصف (2022). ثورة بلا ثوار: كيف نفهم الربيع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تماري، سليم (2005). الجبل ضد البحر. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حزيران، 2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت



2017: تقرير المنشآت - النتائج النهائية، نسخة محدثة. رام الله: فلسطين.

www.pcbs.gov.ps

- حليبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

- حنفي ساري، وطبر ليندا (2006). بروز النخبة الفلسطينية المعولة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات المقدسية.

- خلة، كامل محمود (1982). فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. ط. 2. ليبيا- طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

- سالم، وليد (1983). الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة. القدس: بدون دار نشر.

- سالم، وليد (حزيران، 1999). المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

- سالم، وليد (حزيران، 2017) «مركزية القدس في النضال الوطني الفلسطيني 1967-1987». في. دولة فلسطين - منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون المفاوضات. 50 عاماً على الاحتلال. ص. 20-21.

- سالم، وليد (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل» مجلة المقدسية: العدد الثالث. ص. 141-168.

- سالم، وليد (صيف 2021). «هبة القدس: المعاني والآفاق» مجلة المقدسية: العدد الحادي عشر. ص. 17-32.

- سالم، وليد (صيف 2022). المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». مجلة المقدسية: العدد الخامس عشر. ص. 239-274.

- سالم، وليد (خريف، 2022). القدس وفلسطين بين هبتين: هبة أيار 2021، وهبة نيسان - أيار 2022». مجلة المقدسية: العدد السادس عشر. ص. 91-122.

- سخيني، عصام (1986). فلسطين الدولة: جذر المسألة في التاريخ الفلسطيني. ط. 2. عكا: دار الأسوار.

- سخنيي، عصام (2012). الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شبيب، سميح (2009). التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح).
- شولش، الكزاندر (1990). تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ط.2. عمان: دار الهدى.
- صفحة المجلس التشريعي الفلسطيني. «مرحلة الإحتلال الصهيوني 1948-1967». www.plc.ps
- عبد الهادي، فيحاء (2009). أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينيات حتى أواسط الستينيات. رام الله: مركز المرأة للأبحاث والتوثيق.
- عبد الهادي، عزت (1997). «تجربة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الانتقال من الاغاثة الى التنمية». مجلة شؤون تنمية، ص. 76-90.
- عزم أحمد جميل (2019). الشباب الفلسطيني من الحركة الى الحراك (1908-2018). رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
- عمرو، نبيل (2013). صوت العاصفة: سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- غانم أسعد، ومصطفى مهند (نيسان، 2009). الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- غليون، برهان (1990). «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية» في. العلوي، سعيد بنسعيد وآخرون. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 733-755.
- فليشان، إلين (1996). التنظيمات النسائية في القدس في فترة الانتداب البريطاني (سنوات العشرينيات والثلاثينيات). القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- فرح، بولس (1978). الحركة العمالية العربية الفلسطينية جدلية بعثها وسقوطها. حيفا: مكتبة كل شيء.
- قريع، أحمد - أبو علاء (2007). صامد: التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قريع، أحمد - أبو علاء (2009). اقتصاد المقاومة: قراءة في تجربة المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية



في المنفى. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- كوهين، أمنون (1988). الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967. القدس: مطبعة القادسية.

- المالكي مجدي، وشلبي ياسر، ولدادوة حسن (2008). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

- محارب، محمود (1998). لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل: نحو قيادة وطنية موحدة. القدس: مركز المعلومات البديلة / مركز الأبحاث والمعلومات حول الفلسطينيين في إسرائيل.

- محاميد، عمر محمود (2020). روسيا وفلسطين 1100 عام من حوار الحضارات. أم الفحم: الجامعة للحوار والتعليم.

- مركز مسارات (22 / 9 / 2020). «ورقة حقائق: مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني». www.Masarat.ps

- مصالحة، نور (2022). فلسطين أربعة آلاف عام من التاريخ. ط. 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الموسوعة الفلسطينية (2015) «مكافحة الصهيونية - جمعية نابلس».

www.palestinapedia.net

- الموقع الإلكتروني لجمعية الشابات المسيحية.

<https://ywca.ps>

- نصيرات، فدوى (2014). دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الوعري، نائلة (2022). القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية 1908-1948. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

English Resources

- Davis, Rochelle (1999). «Chapter Two: OttomanJerusalem». In. Tamari, Salim (ed.). Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. pp. 10- 31.

- Ir- Amim(21/11/ 2021). «Ir- Amim Legal Success».

www.ir-amim.org.il

- Karmi, Omar (2006). «Understanding Hamas Victory in Jerusalem ». Jerusalem Quarterly Journal: No. 26. pp. 6-11.

- PASSIA- The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs(2020). Mapping of Palestinian Youth, Meetings, Leisure, Training and Other Youth Related Centers in East Jerusalem. Jerusalem.

- Salem , Walid (2000). «The Comprehensive Relationship Between the PNA and the Palestinian Voluntary Societies: Reality and Prospects ». In. Shadid, Mohammed K. and Qutteneh, Caroline. Palestinian Governmental/ NGO Relations: Co-operation and Partnership: Proceedings of the International Conference Organized by the Welfare Association in Consultation with the World Bank. pp.59- 61.

- Salem, Waleed (2019). Who is Eligible to Exist ? The Dynamics of Inclusion and Exclusion of Settler Colonialism: The Case of Palestine. Nicosia: Near East University.

- Telly, Charles(2014). Social Movements 1768-2004. London: Paradigm Publishers.

- Tocqueville, Alexis de(1835). Democracy in America. London: Saunders and Otley.